جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان

مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة (مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بأدرار)

إعداد الطالب

ـ حرمة خديجة

ـ مولاي الشريف كلثوم

تحت إشراف (الدكتورة)

ـ عوماري عائشة

لجنة المناقشة

بوعزة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي.	(رئيسا)
عوماري عائشة	أستاذة محاضر ب.	(مقررا ومشرفا)
ولد باحمو سمير	أستاذ محاضر أ.	(مناقشا)

الموسم الجامعي2021- 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - ادرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عـماري عـائشة .....

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة CRMA ادرار .....

من إنجاز الطالب(ة): حرمة حدبية .....

و الطالب(ة): مولاي بن يحي كلثوم .....

كلية : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير .....

القسم : العلوم التجارية .....

التخصص: مالية المؤسسة .....

تاريخ تقييم / مناقشة: 30/05/2022 .....

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 06/09/2022

مساعد رئيس القسم:

د. بن العربية محمد
رئيس قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

قال تعالى " وإذا تأذن ربكم لأن شكرتم لأزيدنكم " (صدق الله العظيم)

أولا نشكر الله تعالى على نعمة الإسلام وعلى توفيقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بالشكر والمتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرف عوماري عائشة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عـــــونا لنا في إتمام هذا البحث

ولا يفوتنا إن نشكر كل موظفي مؤسسة "الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي" وباخص محاسب مؤسسة " ع، ع".

وأتقدم بالشكر إلى زميلاتي في الدراسة خاصة دفعة 2021-2022 الكل باسمه

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا علمتنا وزدنا علما

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الذي يخفق قلبي له باستمرار محمد ﷺ إلى من أوصى بهما الرحمن ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته. إلى صاحبة القلب الواسع والروح الدافئة، إلى نور البيت ومن غمرتني بالحب وحنان، ورفيقتي وقت حزني وفرحي ووقت محنتي كانت مؤنستي والدتي الغالية أطال الله عمرها وإلى والدي الغالي رحمه الله وجمعنا في الفردوس الأعلى.

إلى من ترعرعت معهم إخوني (محمد، مبروك، عبد العزيز) وزوجاتهم وإخوتي(فاطمة، مبروكة، ام الخير، عائشة، سعيدة). إلى صغار الأسرة (عبد القادر، آدم ، بشير هاجر، مارية ، محمد ، محمد) وإلى كل الأهل و الأقارب من قريب ومن بعد. إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة زميلاتي وصدقاتي الأعزاء وبالأخص صديقتي التي شاركتني هذا العمل(مولاي الشريف كلثوم) وفقها الله. ولكل قريب وبعيد ساهم في انجاز هذا البحث.

خديجة

الإهداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

إلى من فتحت عيناي على ابتسامتها الحنونة, صاحبة القلب الواسع والروح الدافئة, إلى نور البيت ومن عمتني الحب وحنان, ورفيقتي وقت مذاكرتي وقت حزني وفرحي ووقت محنتي كانت مؤنستي, وبدعواتها نلت مرادي ,أمي حبيبتي بارك الله في عمرك وأدامك نورا في بيتنا.

إلى من لم ينعم علي باسمه يوما انعم الله عليك بالجنة النعيم

إلى أبي رحمت الله عليه وجمعنا في الفردوس الاعلى

إلى من قاسموني ظلمة الرحم وقاسمتهم أحضان المحبة إلى اخوتي كل باسمه (ف, م, ع , ز)

إلى من ساندني في الحياة أخي العزيز وزوجته الأخت التي تنجبها أمي وإلى صغار الأسرة (ر , و , أ ,خ) إلى كل العائلة وكل من ساندني في هذا العمل من قريب او بعيد إلى كل الأصدقاء وزملاء وأحباء : (ز , ح , س , و , ج ,ح , ن , ف) واختص بذكر الصديقة وزميلة وعزيزة التي قاسمتني هذا العمل (حرمة خديجة) وفقها الله .

كلثوم

ملخص الدراسة:

هدفت دراستنا إلى توضيح دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية لمؤسسة الاقتصادية ، مع إبراز علاقتهما مرتبطة من اجل تحقيق اهداف المؤسسة , حيث تم اعتماد على المنهج الوصفي وتحليلي لوصف مختلف متغيرات الدراس, وقد توصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي المالي يعمل على تحسين الوضعية المالية لمؤسسة الاقتصادية ، لكن مؤسسة محل دراسة تهمل ذلك الجانب لعدم اهتمامها بمجال مالية المؤسسة والتسيير المالي .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الوضعية المالية، الاداء المالي .

Study summary:

Our study to clarify the role of the financial accounting system in improving the financial position of an economic institution , while highlighting their related relationship in order to achieve the goais of institution ,as it was relied on the descriptive and analytical approach to describe the various variables of the study, and the study concluded that the financial accounting system works to improve the financial position of the institution economic, but an institution under study neglects this aspect due to its lack of interest in the field of corporate finance and financial management.

Keywords: financial accounting system, financial position, financial performance.

الفهـــــــــرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I–II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال.....	IV
قائمة الملاحق.....	V
المقدمة	أ–ث
الفصل الاول: عموميات عام حول النظام المحاسبي المالي والاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد الفصل:	2
المبحث الاول: الاطار نظري لنظام المحاسبي المالي.	3
المطلب الاول :مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي.	3
المطلب الثاني: عناصر ومميزات النظام المحاسبي المالي.	5
المطلب الثالث: خصائص القوائم المالية في النظام المحاسبي	7
المبحث الثاني : عموميات حول الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	8
المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.	8
المطلب الثاني : أهمية واهداف الاداء المالي	11
المطلب الثالث : طرق تقييم الاداء المالي.	12
خلاصة الفصل.	20
الفصل الثاني: الدراسات السابقة.	
تمهيد الفصل.	22
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة للمتغير التابع باللغتين ومناقشته.....	23

المطلب الأول: عرض الدراسة باللغة العربية. 23
المطلب الثاني: عرض الدراسة باللغة الاجنبية. 24
المطلب الثالث: مناقشة الدراستين. 24
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة للمتغير المستقيل ومناقشته. 25
المطلب الأول: عرض الدراسة باللغة العربية. 25
المطلب الثاني: عرض الدراسة باللغة الأجنبية. 26
المطلب الثالث: مناقشة الدراستين. 27
خلاصة الفصل. 28
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA
تمهيد الفصل. 30
المبحث الاول: عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ادرار. 31
المطلب الأول: نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA. 31
المطلب الثاني: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA. 31
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهدافه. 32
المبحث الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوى لتعاون الفلاحي بأدرار. 34
المطلب الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة. ... 34
المطلب الثاني: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة للفترة 2018-2020. 34
المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي باستخدام طرق التقييم الثلاث مذكرة سابقا. 39
خلاصة الفصل 45
الخاتمة. 46
قائمة المراجع. 49
الملاحق 50-54

قائمة الجداول:

رقم الجداول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
رقم (3-1)	ميزانية المختصرة لأصول	38
رقم (3-2)	ميزانية المختصرة لخصوم	38
رقم (3-3)	جداول حساب نسب السيولة	39
رقم (3-4)	جداول حساب نسب التمويل	41
رقم (3-5)	جداول حساب نسب المردودية	42
رقم (3-6)	جداول حساب مؤشرات التوازن	44

قائمة الاشكال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
رقم (1-1)	مخطط يوضح عناصر النظام المحاسبي المالي.	06
رقم (3-2)	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي بأدرار.	32
رقم(3-3)	يبين مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي المالي CRMA	37
رقم (3-4)	تطور نسب السيولة للفترة 2018-2020.	40
رقم (3-5)	يمثل تطوير نسبة التمويل خلال فترة 2018-2020.	41
رقم (3-6)	منحنى بياني لتطور نسب المردودية للفترة 2018-2020	42

قائمة الملاحق

الرقم ملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
رقم 01	الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2017	51
رقم 02	الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2020	52
رقم 03	الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2017	53
رقم 04	الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2020	54

المقدمـــــــــــــــة

تمهيد:

يشهد العالم مجموعة من التطورات الهائلة التي أثرت بشكل كبير على نمط وإتجاهات العلاقات في العديد من المجالات الإقتصادية وغيرها, ولقد سايرت المحاسبة هذه التطورات حيث أصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت داخلية او خارجية المتعاملة مع الوحدة الإقتصادية .

حيث عرفت الجزائر مؤخرا إنتقالا كبير وجذريا على المستوى الاقتصادي, ورغبة منها لمواصلة ومواكبة التطورات والتغيرات الانية والحديثة الحاصلة على مستوى العالم, بادرت إلى القيام بإصلاحات هامة في المجال الاقتصادي من أجل توفير فضاء اقتصادي جديد هدفه جلب إستقطاب الإستثمار الإجنبي, حيث اثمر ذلك على تبني نظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) سنة 2010 من اجل تنظيم العمل المحاسبي ومخرجاته في المؤسسات وكذا الخروج بصورة مقبولة على نطاق واسع للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي .

وبإعتبار الأداء المالي الركيزة الأساسية وأحد أهم طرق التي تلجأ اليها الإدارة المالية في مؤسسة لتقييم قرارتها مختلفة، حيث تعتبر مؤشرات الإداء المالي من بين أحدث الأساليب في عملية التقييم، والتي يمكن من خلالها تحديد الإنحرافات وإتخاذ قرارات اللازمة والحكم على مدى قدرة مؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

1. **إشكالية الدراسة:**

من أجل معرفة دور النظام المحاسبي في تحسين وضعية مالية للمؤسسة الإقتصادية يمكن طرح الإشكالية التالية كما يلي:

إلى إي مدى يمكن إعتماد على النظام المحاسبي المالي (SCF) في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة مع الإشارة إلى دراسة حالة لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو النظام المحاسبي المالي؟ وما مجال تطبيقه؟
- كيف يتم تطبيق مضامين في النظام المحاسبي في مؤسسات الإقتصادية؟
- ما هو دور المحلل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية؟

2. **الفرضيات:**

- النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومات المالية تسمح بتخزين معلومات قاعدتيه مع تصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. مجال تطبيقها: الشركات الحكام القانون التجاري. التعاونيات. كل الشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني؛
- تطبيق النظام مزال شكليا في معظم المؤسسات الإقتصادية؛
- دور المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي لوضعية المؤسسة، كما أن علية أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليه.

3. **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي :

- وقوف عند مضامين وفلسفة النظام المحاسبي المالي، وواقع تطبيقه في المؤسسة الإقتصادية؛
- تعرف على أداء مؤسسة والعوامل المتحكمة فيها؛
- إبراز أهمية الأداء في تطوير وإستمرارية المؤسسة .

4. **أهمية الدراسة:**

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدي المسيرين وخاصة تلك الفئة بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو يبين لهم أهم معايير ومؤشرات التي يمكن إستخدامها لتقييم الأنشطة مالية التي تمارسها المؤسسة.

5. **مبررات إختيار الموضوع:**

- تطور الذي عرفته المحاسبة بظهور المعايير محاسبة الدولية وتوجه نحو فهمها وتطبيقها؛
- رغبة الباحث في فهمه للمواضيع المالية الحديثة الوطنية والدولية؛
- تم إختيار الموضوع بحكم التخصص الذي ندرس فيه.

6. **منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة فرضيات إعتمدنا في دراسة على المنهج وصفي في عرض المفاهيم الأساسية للموضوع محل دراسة، وكذا على المنهج التحليلي في تفسير تلك المفاهيم وإستخلاص النتائج منها.

7. **صعوبات الدراسة:**

- عدم إهتمام المحاسبين و المؤسسات في هذا الموضوع؛

- صعوبة حدوث على معلومات بحجة سر مهنى وأهمية وثائق.

8. هيكل الدراسة:

من أجل إلمام بموضوعنا قسمنا بحثنا الي ثلاثة فصول، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية حول نظام المحاسبي المالي وعموميات حول أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما في فصل الثاني عرض ومناقشة دراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة حالية، أما في أخر فصل تم توضيح الإطار نظري للمؤسسة محل دراسة وكذا دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تحسين وضعية مالية للمؤسسة الإقتصادية.

الفصل الأول: عموميات عام حول النظام المحاسبي المالي والاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

التمـهيد :

سارعت الجزائر في العقدين الأخرين إلى إحداث إصلاحات الاقتصادية قصد تسريع وتيرة التنمية بتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط سوق رأس المال ودعمه، فكان لزاما تبني وإصدار قواعد محاسبية ومالية جديدة تواكب التطورات، وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، ولأن السبب الرئيسي لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد كان محدودية المخطط المحاسبي الوطني(PCN)، وعجزه عن مواجهة متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، وضعف درجة المقروئية للمعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الختامية.

ولقد أسفر هذا الإصلاح المحاسبي عن صدور النظام المحاسبي المالي(SCF) بموجب القانون 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، يتوافق مع المعايير الدولة ما يفيد في تجنب صعوبة مقارنة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، مما أقر ضرورة الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إعتباره عنصر أساسي لإعداد قوائمها المالية، من أجل الخروج بصورة مقبولة على نطاق واسع للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي.

كما أدى إعتماد النظام المحاسبي جديد إلى ظهور عدة اثار على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية , بإعتباره أحد أهم الطرق التي تلجأ اليها ادارة المالية في مؤسسة لتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة عن طريق الاعتماد على مجموعة من القوائم المالية .

وعليه سنتعرف في هدا الفصل على النظام المحاسبي المالي والأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية .

وللإمام على هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

المبحث الاول : الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. تطرقنا في المطلب الأول إلى مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي. والمطلب الثاني إلى عناصر ومميزات النظام المحاسبي المالي والمطلب الثالث إلى خصائص القوائم المالية في النظام المحاسبي

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، حيث قسمنا هذا إلى ثلاث مطالب تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه والمطلب الثاني إلى أهمية وأهداف الأداء المالي أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى طرق تقييم الاداء المالي .

المبحث الأول: الإطار نظري للنظام المحاسبي المالي .

في ظل الاصلاحات التي لجأت إليها الجزائر سنة 2007 تم استبدال المخطط الوطني المحاسبي PCN بالمخطط المحاسبي المالي SCF، وهذا ما أدى إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة، كما يمثل الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والفروض والأحكام العملية والمنطقية بغرض تسهيل عمل المحاسب والمدقق .

المطلب الأول : مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي.

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1] .

ترتكز المحاسبة في عملها على مجموعة من المبادئ والفروض, والتي تمثل القواعد التي يسترشد بها المحاسب في السبيل انجاز عمله .

اولا: مبادئ النظام المحاسبي المالي: وتتمثل في ما يلي[2]:

1. استقلالية الدورات (indépendance des exercices): يقوم هاد المبدأ على تجزئة حياة المؤسسة إلى فترات تسمى كل منها دورة مالية بحيث تستقل كل دورة بمصاريفها وإدارتها حتى تعطي نتيجة المتحصل عليها في نهاية كل دورة الصورة الحقيقة للوضعية المالية للمؤسسة ؛

2. الاهمية النسبية (importance relative): يقوم هذا المبدأ على إعطاء أهمية بالغة لجميع المعاملات مهما كان حجمها ؛

3. مبدأ الحيطة والحذر (prudence): يقوم هذا على أساس تسجيل الخسائر المحتملة، حيث يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25/ 2007/11، ص3.

[2] انظر:

- محمد عزالدين، **موضوع شامل عن المبادئ المحاسبة العامة في النظام المحاسبي المالي**، مجلة المحاسبة العامة ، 2020، ص5 .
- عبد الغني خلادي، انيس هزله، **The contribution of the SCF in measuring and evaluating the financial performance of the economic institution**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص64.

4. مبدأ استمرارية طرق المحاسبية (permanence des méthodes): وفق هذا المبدأ تلتزم المؤسسة عند إستخدامها لاحد الطرق المحاسبية بعدم تغيرها من سنة الى أخرى، إلا في حالة ظروف مبررة وبشرط الإفصاح عن التغيير الجديد وأثره على المؤسسة حتى يمكن مقارنة أدائها من سنة إلى إخرى؛

5. مبدأ التكلفة التاريخية (Coûthistorique): تعني تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الدفاتر على أساس تكلفتها الفعلية بغض النظر عن قيمتها السوقية أو أي تغيرات المستقبلية؛

6. مبدأ إرتباط الميزانية الافتتاحية (Principe de correlation budgétaire d'ouverture): لا بد من تطابق الميزانية الختامية في أخر الدورة مع الميزانية الإفتتاحية في بداية الدورة؛

7. مبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني (prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique): ويعتبر مبدأ جديد في الجزائر، حيث يتم تسجل العمليات محاسبيا وتقدم في القوائم المالية وفق الواقع الإقتصادي وليس فقط على أساس الظاهر أو الشكل القانون؛

8. مبدأ عدم المقاصة (Non compensation): المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية أو بين عناصر المصاريف و الإيرادات في حسابات النتائج غير مسموح به إلا بترخيص بموجب هذا النظام المحاسبي المالي.

على حسب ما تم ذكره سابقا نستخلص إن هذه المبادئ مقبولة قبولا عاما، حيث تخدم النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال ضبط الممارسة المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد التقارير عن الأحداث الإقتصادية للمؤسسة.

ثانيا: الفروض النظام المحاسبي المالي: من أهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها تتمثل في ما يلي[1]:

1. **فرض الوحدة المحاسبية :** ترتكز المحاسبة على وظيفتين إساسيتين هما وظيفة القياس ووظيفة الإتصال, وظيفة القياس تتعلق بأحداث والمعاملات المالية والتجارية, ومختلف المعاملات الإقتصادية التي تحدث بين مختلف المتعاملين, أما وظيفة الإتصال فتربط بإيصال نتائج أعمال المؤسسة إلى مختلف من يهمه الأمر؛

2. **فرض الاستمرارية :** ويقصد باستمرارية, افتراض أن المشروع مستمراً مالم يثبت عكس ذلك, حيث يقوم المحاسبون تحت هذا الافتراض لإعداد القوائمهم المالية, مما يعني إبراز الأصول الثابتة بكلفتها تاريخية واستمرار بإهلاكها من سنة الى اخرى, طالما أن المؤسسة مستمرة في استخدام هذه الاصول ؛

[1] يحياوي ياسر, **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة الماستر غير منشورة , جامعة المسيلة, 2014/ 2015 ص16.

3. **فرض وحدة القياس:** وذلك من خلال إجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة وعرض النتائج التي تنجم عنها عمليات وحدة المحاسبية خلال فترة معينة لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتباره وسيلة تلق قبول عام في القياس؛

4. **فرض الفترة الزمنية:** بموجب هذا الفرض , تقسم الحياة المستمرة لنشاط المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية, حيث أن الفترة المحاسبية تعتبر قصيرة نسبيا بالقياس الى عمر المؤسسة, لذا كان من الضروري تبني اساس الاستحقاق في اعداد القوائم المالية كما يتطلب ذلك من إجراء للتسويات الجزئية وذلك بالإضافة إلى مبدأي المقابلة والاعتراف بالإيرادات.

المطلب الثاني: عناصر ومميزات النظام المحاسبي المالي .

يُبنى أي نظام على مجموعة من العناصر الأساسيّة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الكامل، حيث يتميز النظام المحاسبي بعدة مميزات اساسية.

اولا: عناصر النظام المحاسبي المالي:

وفيما يتعلق بالنظام المحاسبيّ فإنّه يتألّف من مجموعة من العناصر التي تقع على عاتقها مسؤوليّة إثبات النشاطات، والصفقات، والفعاليات، وتتمثل عناصر النظام المحاسبيّ بما يلي[1]:

1. **الاصول:** وتتمثل في ممتلكات المؤسسة سواءً من اشياء مادية , او اوراق مالية تشمل النقود والسندات التي يقوم النظام المحاسبي بمتابعتها , والتأكد من مدى صلاحية المادية منها للاستخدام في الاعمال المؤسسية , أما المادية فيتم تقييمها والتأكد من قيمتها يوميا ؛

2. **الالتزامات** : هي كل ما على المؤسسة للغير سواء كانوا افراد, او مؤسسات اخرى وتشمل الالتزامات المالية , وتسليم البضاعة التي اشتراها الزبائن, وخصوصا في المؤسسات التجارية التي تعمل على نقل البضاعة لزبائنها ؛

3. **راس المال** :هو القيمة المالية الرئيسية التي يتم تأسيس المؤسسة بناء عليها ، وتشمل كافة المال المودوع في البنك، او صندوق المؤسسة ، والذي يستخدم لشراء كافة ادوات، والآلات، والمبنى، والامور الاساسية لتأسيس المؤسسة ،قبل العمل على اعلان عنها في سوق الاعمال ؛

[1] Accounting Systems, Requirements, and Procedures, Federal Student Aid, Retrieved, 27-11-2016, Edited.

4. الدخل :هو قيمة الارباح المالية التي تحققها المؤسسة نتيجة لأعمالها، ويشمل الدخل على المال الخاص بالمشتريات ، او تقديم الخدمات للزبائن والمستهلكين، والذي ينتج عنه تأثير اجابي على راس مال للمؤسسة ،مما يؤدي الى زيادته وتغطية النفقات المالية العامة ،رواتب الموظفين ؛

5. المصاريف :المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة من اجل شراء اشياء اساسية ، كالمستلزمات المكتبية، واجهزة الحاسوب ، ودفع فواتير العامة كالكهرباء والماء ، واي مصروفات اخرى لم تكن ضمن حسابات المؤسسة ، ولاكن يجب على النظام المحاسبي اعتراف بها ضمن السجلات والتقارير المالية ؛

كما يتكون من عدة عناصر سنوضحها في الشكل التالي:

الشكل (01-01): مخطط يوضح عناصر النظام المحاسبي المالي.

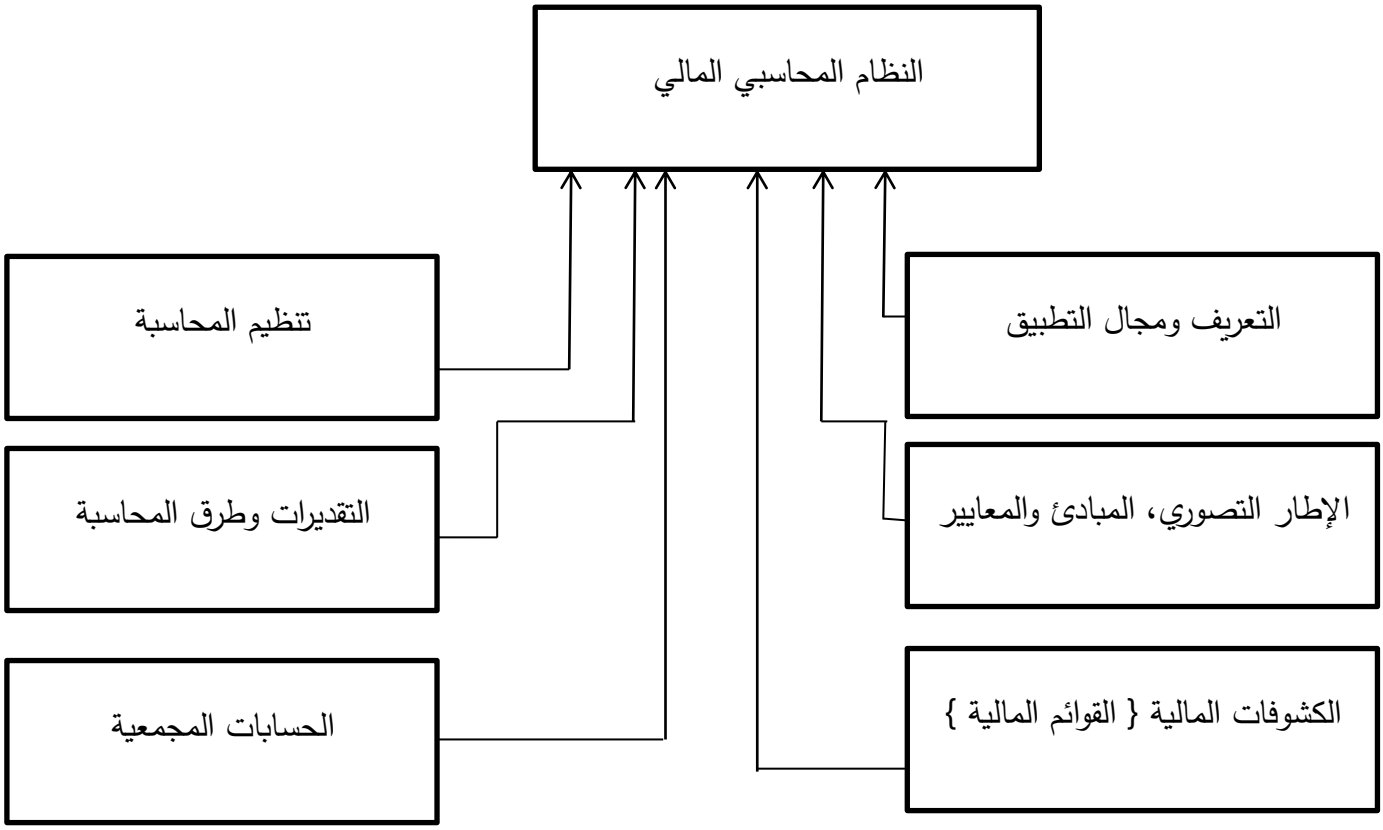

المصدر: من إعداد الباحثتين باعتماد المعلومات السابقة.

ثانيا : مميزات النظام المحاسبي المالي.

للنظام المحاسبي عدة مميزات منها[1]:

- إنجاز المهام بدقةٍ وسرعةٍ عالية، وذلك من خلال إدخال البيانات إلى النظام المحاسبيّ المحوسب عبر شاشات البرنامج المصنفة إلى عدّة خانا؛
- إعداد المستندات، ويمكن القيام بذلك في أقلّ وقت ممكن لإنشاء واستخراج المستندات المطلوبة، كالقوائم الماليّة، وأوامر الشراء؛
- الدقة في تسجيل التعاملات الماليّة اليوميّة؛
- توفير المعلومات باستمرار لجميع أقسام وفروع المؤسسة؛
- المعلومات الإدارية، ويُستخدم غالباً لتوفير البيانات التي تحتاجها الإدارة لاتخاذ القرارات السليمة؛
- تقليل الوقت والكلفة للمؤسسة.

المطلب الثالث : خصائص القوائم المالية في النظام المحاسبي .

للنظام المحاسبي عدة خصائص اهمها[2]:

1. **الملاءمة:** وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية، حيث أن المعلومات الملاءمة هي معلومات التي تساعد على إتخاذ القرارات السليمة، وتساعد على تفسير التساؤلات والشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدمون تلك المعلومات؛

2. **الدقة والموثوقية:** لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن يكون موثقا بها، أي الخالية من الأخطاء والانحرافات، وتكون درجة الثقة التي تمنح للمعلومات المقدمة في قوائم المالية كبيرة كلما كان عدد الأخطاء اقل، والعكس صحيح؛

3. **القابلية للمقارنة:** ويتحقق ذلك عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، ومن بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات

[1] **Financial Accounting System Overview**, Drexel, Retrieved , 28/6/2018, Edited.

[2] د. بلعور سليمان, **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي *الجديد* في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية, العدد السادس، 6/ 2014, ص208 .

من خلال المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة وتعني استمرارية الطرق، والمقارنة بين المؤسسات وتعني تشابه أو تجانس الطرق؛

4. **الوضوح وسهولة الفهم:** وتعني هذا الخاصية أن المعلومات الواردة في القوائم المالية القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون الكفاءة اللازمة في ميدان الاقتصادي و المحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

المبحث الثاني : عموميات حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تقوم المؤسسة بتقييم نتائج نشاطها للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة وهذا من خلال تقييم الأداء وبالرغم من وجود عدة أبعاد لتقييم الأداء إلا أن الجانب المالي يبقي هو الأكثر شيوعا لأنه يعتمد على المعلومات الكمية .

المطلب الاول : مفهوم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه .

أولا: مفهوم الأداء المالي:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: يعتبر الأداء المالي " على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة "[1].

التعريف الثاني: هو" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2010، ص 45.

النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح"[1].

التعريف الثالث: الأداء المالي " يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة و فعالية "[2].

من خلال تعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي هو التشخيص السليم للصحة المالية للمؤسسة من أجل معرفة ما إن كانت المؤسسة لديها القدرة على توليد قيمة والصمود في المستقبل من خلال الاعتماد والارتكاز على عدة إجراءات مالية كإعداد الميزانيات والجداول الملحقة .

ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المالي .

وتواجه المؤسسة أثناء القيام بنشاطها عدة مشاكل قد تؤدي إلى عرقلة أدائها، منها ما هو داخلي يمكن السيطرة عليه، ومنها ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، وعلى المؤسسة التأقلم معها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي[3]:

أولا: العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم من طرف المؤسسة وعليه فإن أثارها قد تكون في شكل قرض أو تهديدات، كما تصنف العوامل الخارجية الى عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية وقانونية، تكنولوجيا.

1. العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي،.....الخ؛

2. العوامل الاجتماعية: تتضمن العوامل الاجتماعية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والفكرية لبيئة المؤسسة، وتتمثل في العناصر المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات؛

---

[1] دادن عبد الغني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2006– 2007، ص 36.

[2] بن نذير نصر الدين، شملال أيوب ,**لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE)**، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة البليدة 2,الجزائر، 2017, ص5 .

[3]Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise Edition Sirey,** Paris, France, 1990, P 16.

3. العوامل السياسية والقانونية: تتمثل هذه العوامل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة مثل طبيعة النظام الساسي للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين.....الخ، وتشكل هذه العوامل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها؛

4. العوامل التكنولوجية: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة.

ثانيا: العوامل الداخلية: تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة، لذا فهي تختلف من مؤسسة الأخرى ويشمل مختلف المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة سواء سلبا او إيجابا وتصنف إلى عدة عناصر نذكر منها:

1. **العنصر البشري:** يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة، فنمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى استقطاب عناصر بشرية متميزة في مهارتها ومعارفها وقدرتها غلى الانسجام في الجماعة ومدى تعاونها معها، كما تعمل على بذل جهد أكبر وتحقيق أداء أفضل؛

2. **الإدارة:** إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات وسيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولية بنسبة كبيرة للمؤسسة؛

3. **التنظيم:** يشمل التنظيم توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة كما إن درجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة، لذ وجب أن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قابلا للتغيير وفق المستجدات الحالية؛

4. **بيئة العمل:** وتشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته، وأن عدم الانتظام في العمل والانسجام والغيابات يعد سببا رئيسيا في سلبية بيئة العمل؛

5. **طبيعة العمل:** تشير إلى أهمية الوظيفة والمنصب الذي يشتغله الفرد ومدى مقدار فرص النمو المتاحة والترقية المتاحة أمامه، حيث كلما زادت درجة توافق الفرد ووظيفته كلما زاد مستوي تحفيزه أدى ذلك إلى زيادة دافعتيه وحبه للعمل وولائه للمؤسسة؛

وتتلخص اهم العوامل المؤثرة على الاداء المالي في الشركة على العناصر التالية[1] :

1. **الهيكل التنظيمي :** ويؤثر الهيكل التنظيمي على اداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها, ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات و المساعدة في تخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية؛

2. **المناخ التنظيمي :**يعبر المناخ التنظيمي عن خصائص المختلفة لبيئة العمل في التنظيم والتي تشمل جوانب التنظيم الرسمي مزيج الحاجات الخاصة بالعاملين وطبيعة الاتصالات التنظيمية وانماط الإشراف السائد وسلوك الجماعات وغير من العوامل التنظيمية التي يمكن ادراكها بشكل مباشر او غير مباشر بواسطة افراد التنظيم مما يؤثر على سلوك الافراد و على السلوك التنظيمي ,حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الاداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية و إعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الاداء في تصرفهم في أموال الشركة؛

3. **التكنولوجيا:** تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع ونقل ومعالجة واسترجاع واتصال المعلومات, بحيث تعمل على شمولية الأداء لأنها تعطى جوانب متعددة من القدرات التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع لإضافة إلي زيادة الأرباح والحصة السوقية؛

4. **الحجم:** ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الاداء المالي لشركات سلبيا فقد يشكل الحجم عائقا للأداء الشركات حيث ان زيادة الحجم فان عملية ادارة الشركة تصبح اكثر تعقيدا ومنه يصبح ادائها اقل فعالية , وايجابيا من حيث انه كلما زادة حجم الشركة يزداد عدد المحيطين المالين المهتمين بالشركة وحتى ان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي.

أولا: أهمية الاداء المالي: تتمثل اهمية أداء المالي في ما يلي[2] :

✓ متابعة أعمال المؤسسات وفحصة سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحوا لاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفق الأهداف العامة، للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة ؛

[1] العمري بشري، ماني حنان، نفس المرجع السابق، ص53 .

[2] أزمور رقية, كريم نسرين, **دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP**, مذكرة الماستر غير منشورة, جامعة أكلى محند أولحاج –البويرة، السنة 2018/2017, ص37 .

✓ تقييم ربحية المؤسسة وهذا بتحديد الافضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة, واختيار الفرصة التي تحقق هدف المستثمر؛

✓ تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه هو تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛

✓ تقييم نشاط المؤسسة وذلك من خلال اتخاذ القرار لاستثمار في مشروع معين بتكاليف تتناسب مع الامكانيات ؛

✓ تقييم مديونية المؤسسة من خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الخارجي؛

✓ تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة .

ثانيا: أهداف الاداء المالي: يمكن حصر أهداف الأداء المالي في الجوانب التالية [1]:

✓ التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة ؛

✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديوانها وقدرتها على الافتراض ؛

✓ تقييم البيانات المالية والتشغيلية المتبعة ؛

✓ الحكم على كفاءة الادارة ؛

✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة ؛

✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم ؛

✓ تساعد على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة ؛

✓ تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك.

المطلب الثالث: طرق تقييم الاداء المالي .

أولا: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية: وتتمثل أهمها في[2]:

أ- **أولا: نسب السيولة :** يقصد بالنسب سيولة تللك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل(الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول اخرى يمكن تحويلها إلى نقدية لفترة زمنية قصيرة نسبيا (الاصول المتداولة). وتعد نسب السيولة من الاهمية بمكان الإدارة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأ ائتمان قصير الاجل [3].

[1] عبد الحكيم كراجة, وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، عمان، دار الصفاء للنشر، 2000، ص143 .

[2] عائشة بلغالي, **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت**، مذكرة الليسانس غير منشورة، سنة 2016-2017, ص9 .

[3] هندي منير إبراهيم, **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**, الطبعة الخامسة, المكتب العربي الحديث، الإسكندرية, 2003, ص74.

وبدورها تتفرع إلى:

1. **نسب السيولة العامة:** تشير نسب السيولة العامة او نسبة التداول الى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الاصول المتداولة والخصوم المتداولة [1].

وتسمى هذه نسبة احيانا بنسبة راس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات راس المال العامل [2].

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

التفسير: تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون قصيرة الاجل.

أن معدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي الي عجز المؤسسة على تسديد ما عليها، أما المعدل المرتفع فيبقى وضعا أكثر أمانا بالنسبة للمقرضين قصيري الاجل.

للحكم على هذه النسبة يستحسن مقارنتها بنسبة القطاع، كما يمكن اعتبار معدل 2 كنسبة للمقارنة وهذا كما أثبته الممارسات وحد الادنى لها هو الواحد.

2. **نسبة السيولة السريعة (مختصرة):** تعتمد هذه النسبة على أن الاصول السريعة التحويل الى نقدية لقياس دراجة السيولة سيولة المنشأ ويرجع ذلك الى أن عادة ما تواجه المنشأ بعض الصعبات عند قيامها بتصرف المخزون بل ان البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع .

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة السيول السريعة = (القيمة الجاهزة + القيمة الغير الجاهزة) / ديون قصيرة الاجل

التفسير: حتى تكون هذه النسبة مثلى، فإنه حسب رأي بعض المختصين في التحليل المالي يجب أن تكون محصورة ما بين 30% و50%

نسبة السيولة الفورية: تعتبر هذه النسبة سيولة أكثر صرامة لتقييم المؤسسة من ناحية السيولة, حيث تبين هذا النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الاجل باعتماد على السيولة الموجود حالية

[1] عاطف وليم أندراوس, **التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية، 2008, ص88 .

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة, **أساسيات في الإدارة المالية**, الطبعة الأولى، دار المسيرة, عمان, 2007, ص217.

تحت تصرفها فقط, دون لجوء الى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة ان تتوقع مدة الازمة لتحويل المخزون الى سيولة جاهزة, كما يصعب عليها تحويل القيم الغير الجاهزة الى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق .

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية[1] :

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل

إذا ارتفعة هذه النسبة عن 1 صحيح هذه يعني أن الاحتمالات التالية :

- ✓ تراجع نشاط المؤسسة ؛
- ✓ تجديد الاستثمارات ؛
- ✓ فائض في النقدية الغير المستغل وتعرضه لتدهور في القيمة .

التفسير: هناك من يعطي لنسبة السيولة السريع و السيولة الجاهزة مجال بين 30% الى 50% و20% الى 30% على الترتيب .

ب- نسبة التمويل واستقلالية المالية .

وبدورها تتفرع إلى:

1. **نسبة التمويل الدائم:** وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية أموال الدائمة لأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن طريقة العلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي لمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد, إي قيمة الاموال الدائمة مساوية لقيمة أموال ثابتة وهو ما يجعل رأسمال العام معدوما .

2. **نسبة التمويل الخاصة:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على اموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة /الاصول الثابتة

[1] نثينة العبيدي ونبيلة موساوي, **أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة,** مذكرة ليسانس غير منشورة, جامعة الوادي, 2004-2003, ص65 .

[2] منير شاكر محمد وآخرون, **التحليل المالي مدخل صناعة القرار,** الطبيعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, 2008, ص60 .

وكلما كانت نسبة اكبر من الواحد دل ذلك على قدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثمار.

3. **نسبة التمويل الخارجي:** وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي, وتحسب عن طريق العلاقة التالية :

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / الاموال الخاصة

وكلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة اكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

4. **نسبة الاستقلالية المالية:** وتقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها , وتحسب عن طريق العلاقة التالية :

نسبة استقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون ان تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 واذا كانت كذلك فان البنك يوافق على اقراض المؤسسة.

ثانيا: تقييم الاداء المالي عن طريق نسب المردودية ونسب النمو.

أ- **نسب المردودية** [1]: تعرف المردودية على انها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي تساهم في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية, والمردودية قيد اساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء ونمو في ظل واقع تنافسي مستمر.

وبدورها تتفرع إلى:

1. **المردودية الاقتصادية:** وتعبر هذه النسبة حن حسن التسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام الامثل لمواردها لتحقيق الارباح, وكلما ارتفعت كلما دلت ان مردودية للمؤسسة جيدة , وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاصول

التفسير: تقيس هذه النسبة الفعالية في إستخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وهذه النسبة تتوافق مع مفهوم فني وهو الإنتاجية.

[1] بكوشة صفاء ورزاق هبلة سارة, **استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ليسانس غير منشورة, جامعة الوادي, 2013-2014 ,ص32 .

2. **المردودية المالية :** وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح متحصل عليه في كل دينار مستعمل من الاموال الخاصة ,ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة .وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

التفسير: تقيس قدرة المؤسسة في توليد أموال ومردودية إنطلاقا من الأموال التي يجلبها المساهمون أو الشركاء.

ب- **نسب النمو**[1]**:** تقس نسبة النمو مدى توسع وتقدم الذي تحققه الشركة على مرة الزمن. فالنمو هدف مرغوب فيه إذا أن يمكن من توسيع الشركة وتطوير منتجاتها, وتحسين طرق إنتاجها, زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا وعموديا مما يسمح بتدرج المدراء الي الاعلى, وخلق وظائف جديدة, وزيادة أرباحها مما يوفر دخل اكبر معاملين في الشركة عن طريق مكافئات وزيادة الرواتب, وعائد أعلى لمساهمين. ولحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث انه يمكنا المحلل المالي من تحديد طبيعة النمو الشركة. فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب بمعدلات النمو الاقتصاد القومي, فإن هذا يدع نمو طبيعي.

وبدورها تتفرع إلى:

1. **نسبة تطور رقم الاعمال:** وهي نسبة تطور رقم الاعمال المحقق خلال السنة المالية معينة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة تطور رقم الاعمال AC=(رقم الأعمال – رقم الأعمال لسنة الحالية) / رقم الأعمال لسنة السابقة

2. **نسبة تطور الانتاج :** تمثل تطور الانتاج للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة تطور الانتاج = (الانتاج السنة الحالية – الانتاج السنة السابقة) / الانتاج السنة السابقة

3. **نسبة تطور القيم المضافة:** تمتل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها او المالية وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة تطور القيمة المضافةVA = (القيمة المضافة للسنة الحالية – القيمة المضافة للسنة السابقة) / القيمة المضافة للسنة السابقة

[1] حنكة عادل, عقيب هشام ونغموش علي خير الدين, **دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة**, مذكرة شهادة جامعة الوادي, 2013, ص106, ص109 .

نسبة تطور النتيجة الصافية: تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة تطور النتيجة الصافية = (النتيجة الصافية للسنة الحالية – النتيجة الصافية للسنة السابقة)/ النتيجة الصافية للسنة السابقة

ثالثا: تقييم المؤسسة وفق مؤشرات التوازن المالي : يمكن تناول اهمها فيما يلي:

1. **رأس المال العامل:** ويطلق عليه البعض راس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الاصول المتداولة وبتالي يمكن هذا المؤشر من الحكم على مقدار الزيادة في الاصول المتداولة المستخدمة , وعليه يمكن حساب راس المال العامل من جهتين للميزانية :

من اعلى الميزانية: يمكن تعريفه بانه الفائض من الاموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :

راس المال العامل FR = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

من اسفل الميزانية: يعرف على انه ذلك الفائض من الاصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

راس المال العامل FR = الاصول المتداولة – الخصوم المتداولة

ويأخذ راس المال العامل ثلاث حالات يمكن ايضاحها كما يلي :

- راسل المال العامل منعدم : خالة توازن مالي أمثل .
- راس مال العامل موجب : يعني وجود هامش امان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدرة الموارد الطويلة ومتوسط الاجل .
- راس المال العامل سالب : يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد بشكل كبير على التمويل قصير الاجل .

2. **احتياج راس المال العامل:** تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على الموارد دورية وهي ديون قصيرة الاجل, وهذه الموارد تغطي مستلزماتها الاحتياجات الدورة (وهي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) فاذا كان الفرق موجبا فان المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية , بل لديها حاجة الى وسائل مالية اخرى وعليها ان تبحث عن موارد اضافية لمواجهة هذه الاحتياجات , بالتالي تلجأ الي مواردها التي تزيد مدتها عن الدورة او تحتاج الي راس مال العامل والعكس في حالة سلبية النتيجة , ويتم احتساب احتياج راس العامل بالعادلة التالية:

احتياج الراس المال العامل (BFR) = الاصول المتداول خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج الخزينة

احتياج راس المال العامل (BFR) =(الاصول المتداولة للاستغلال + الاصول المتداولة خارج الاستغلال) – (الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)

تغيرات احتياجات راس المال العامل:

– احتياجات راس المال العامل الموجة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر اخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة الى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

– احتياجات راس المال العامل سالبة: هذا يعني ان لمؤسسة قد غطت احتياجات دورتها , ولا تحتاج الي موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ,هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة .

وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة الى موارد التمويل بل يجيب على المؤسسة ان تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها هنا يتحقق توازن المؤسسة .

3. **توازن الخزينة:** تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن ان تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة , فهي تنتج إما عن الصافي القيم الجاهزة أو عن صافي بين رأس المال العامل واحتياجات من رأس, وتحسب كما يلى :

الخزينة (TR)= رأس المال العامل (FR) – احتياج رأس المال العامل (BFR)

أو

الخزينة (TR)= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

وهناك عدة حالات للخزينة :

– خزينة سالبة : وهي الأصعب والأخطر, حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل إحتياجات رأس المال العامل , فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة .

– الخزينة العمومية : معناه ان رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل , وإن المؤسسة لا توفر أي هامش أمان ,لذا لابد من البحث عن الموارد المالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية .

– الخزينة الموجبة : وهي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة , لكن للوصول الي الوضعية المثلى لابد على المسير المالي من اتخاذ قرارات مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير .

خلاصـــة:

مما سبق اتضح ان الانتقال من المخطط السابق pcn إلى النظام المحاسبي scf يواكب الى حد ما تطورات العالمية الحاصلة في حقل المحاسبة, ومن اجل ذلك تمت دراسة تنظيم المحاسبي المالي و الكشف إلى أي مدى يمكن لنظام المحاسبي المالي ان يساهم في الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية والاداء المالي لها بكل فعالية وكفاءة .

كما توصلنا الى ان تطبيق جيد لنظام المحاسبي المالي ادي الي التشخيص السليم للصحة المالية, وتحسين الاداء المالي في المؤسسات المالية.

الفصل الثاني: دراسات السابقة

تمهيـــــــد

تعددت وتنوعت الدراسات حول النظام المحاسبي المالي والوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ونظرا لأهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية من ناحية الوضعية المالية للمؤسسة, قام عديد من الباحثين بدراسة النظام المحاسبي المالي ومعرفة تأثيره على الوضعية المالية للمؤسسة .

وسنستعرض في هذا الفصل أهم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع, حيث قسمنا هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول : عرض الدراسات السابقة بنسبة للمتغير التابع باللغتين العربية واجنبية ومناقشتها. قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول عرض الدراسة للمتغير التابع باللغة العربية و المطلب الثاني عرض الدراسة للمتغير التابع باللغة الأجنبية والمطلب الثالث مناقشة الدراستين.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة بنسبة للمتغير المستقيل باللغتين العربية واجنبية ومناقشتها. قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول عرض الدراسة للمتغير المستقيل باللغة العربية و المطلب الثاني عرض الدراسة للمتغير المستقيل باللغة الأجنبية والمطلب الثالث مناقشة الدراستين

المبحث الاول: عرض الدراسات السابقة للمتغير التابع ومناقشتها .

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لنظام المحاسبي المالي, ومن بين تلك الدراسات ما يلي.

المطلب الاول : دراسة (هندة مدفوني و عبد الحليم سعيدي)2018 . بعنوان: مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة عينة من المؤسسات–

والتي هدفت إلى إسقاط الضوء على مرحلة الانتقال المؤسسات الاقتصادية الى تجربة المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، ومعرفة مدة تحسين واقع الممارسة لمحاسبية في المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال إعداد تقارير وقوائم مالية أكثر موضوعية وموثوقية تعكس الصورة الصادقة لوضعيتها المالية من قبل مستخدميها ، و انطلاقا من اشكالية الرئيسية التي مفادها: الى أي مدى يمكن ان يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسة المحاسبية لدى المؤسسات الجزائرية ؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية اتبع الباحثين في دراستهم على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال جمع البيانات وتحليل النتائج باستخدام برنامج الاحصائي spss لمجتمع والعينة,

وتكمل أهمية هذه الدراسة في التقييم المحاسبي والافصاح من خلال القوائم المالية لعينة من مؤسسات في ظل تطبيق نظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010 .

وتم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم على رفع كفاءة العمل المحاسبي بدرجة مرتفعة ؛
- ✓ ان امكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي ليس بسهولة التي قد يظنها البعض؛
- ✓ ان نظام المحاسبي المالي يعد ملائما للإفصاح عن الواقع الاحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر[1].

وفي الاخير نقول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة عالية في تحسين ممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية.

[1] هندة مدفوني ، سعيدي عبد الحليم : **مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية** . مجلة: العلوم الانسانية لجامعة ام لبواقي ,العدد التاسع ، 2018 ,.

المطلب الثاني: دراسة Hadjadj Zineb ,Announ Fouad، 2021، بعنوان : The role of accounting reform in achieving the requirements of optimum usage of the financial accounting system according to the mechanisms proposed for modernization .

والتي هدفت الى الإصلاح نظام المحاسبي المطبق في الجزائر من خلال تطبيق نظام المحاسبية المالية، و تقييم استخدام النظام المحاسبي وفقا لمتطلبات البيئة المحاسبية والاقتصادية، و إجراء بحث معمق في الموضوع ونشر نتائجه من أجل المساهمة في الاعداد الفعال لإصدار المواصفة وصلب المساعدة من العلوم الأخرى التي قد يكون لها تأثير على المحاسبة. والي تحقيق هذا الأهداف تم طرح الإشكالية الرئيسية التي مفادها: ما هو واقع وتحديات الإصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال تطبيق نظام المحاسبة المالية في ضوء دولي الامتثال المحاسبي ووفقا لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية تم إتباع المنهج الوصفي من خلال وصف او بيان عناصر الدراسة (النظام المحاسبي المالي، المحاسبي .....الخ) و المنهج التحليلي الخاصة بالدراسة التطبيقية . وتكمل أهمية هذه الدراسة في تناول الاصلاح المحاسبي وتأثيره على بيئة الأعمال في جزائر، تقييم نظام المحاسبية المالية ومن تم تقديم إطار مقترح لتحديث نظام المحاسبي المالي حسب خصائص البيئة المحلية، وكان من أبرز نتائجها :

- ✓ إعداد نظام المحاسبة المالية بما يتوافق مع القانون المالية لسنة 2007 وجميع قرارته؛
- ✓ تأثر نظام المحاسبة المالية بقوانين اقتصادية مختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر، والقوانين التجارية و الضريبية هي من بين أكثر القوانين المهمة في تطبيق نظام المحاسبة الجزائري؛
- ✓ مكانة ونمط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تؤثر على نجاحها في تطبيق نظام المحاسبة المالية[1].

وفي أخير نقول أن تطبيق النظام المحاسبية المالية يساهم في الإصلاح نظام المحاسبي المطبق في الجزائر.

المطلب الثالث: مناقشة الدراستين .

نلاحظ أن الدراسات السالفة الذكر لها جانب مشترك بين دراستنا, لكن رغم ذلك توجد اختلافات بين الدراسات فكل دراسة ركزت على جانب معين وايضا اختلاف الباحثون في طريقة معالجة اشكاليتهم, حيث

[1] Hadjadj Zineb ,Announ Fouad, The role of accounting reform in achieving the requirements of optimum usage of the financial accounting system according to the mechanisms proposed for modernization, Journal of Research in Finance and Accounting,(Vol:06, n*01, 2021,P 376-700).

ركزت دراسة (هندة مدفوني و عبد الحليم سعيدي) على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية من خلال استخدام برنامج الاحصائي spss لمجتمع والعينة

بعكس دراسة **(Hadjadj Zineb ,Announ Fouad)** التي اعتمدت على الاصلاح المحاسبي في جزائر من خلال تطبيق نظام المحاسبي المالي .

فمن خلال هاتين الدراستين وما توصلتا إليه, فمن الناحية الموضوعية تبين لنا ان هناك جانب مشترك يجمع بين دراستنا ودراسات المعروضة سلفا في جوانب عديدة وهي: جانب المحاسبة والمالية.....الخ, فمن خلال دراستنا نريد معرفة اذا كان النظام المحاسبي المالي الذي تم اعتماده يقوم بتحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية, وما مدى مساهمة هذا النظام في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

هذا وقد انحصرت الحدود المكانية لمختلف الدراسات السابقة في دراسة المؤسسات عمومية بولايات محددة, حيث هناك دراسة لم تسقط محتواها على أي مؤسسة وأكتفت بالإطار النظري فقط .

أما دراستنا فقد تم اسقاط جانبها التطبيقي على مؤسسة خاصة ذات طابع الاقتصادية والتي ستشمل بدورها مجموعة من النقاط الفرعية التابعة لها في الولاية إن وجدت.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة للمتغير المستقيل ومناقشتها .

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية, ومن اهم الدراسات التي وقفنا عليها نجد .

المطلب الاول: حسين يحي , بعنوان: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية (دراسة تطبيقية لمؤسسة سوناطراك)

والتي هدفت الى تطبيقات التحليل المالي على جدول التدفقات الخزينة, التعرض الى دراسة قائمة مالية أساسية حيث تم طرح الاشكالية التالية: كيف يساهم التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة ؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية تم اتباع المنهج الوصفي من خلال وصف أو بيان عناصر الدراسة (التدفقات النقدية ....الخ) على مختلف النسب وتبيان حدودها, في حين تم اعتماد المنهج التحليلي بالدراسة التطبيقية لمؤسسة سوناطراك. وتجلت أهمية هذه الدراسة في تحليل قائمة التدفقات النقدية بالنسبة لمستقبل المؤسسة . وكان من أبرز نتائجها:

- ✓ ان قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى, وإنما تقدم معلومات حول النقدية المتأتية من مختلف أنشطة المؤسسة ؛
- ✓ تساعد قائمة التدفقات النقدية في عملية إدارة التدفقات النقدية ومتابعة الخطط النقدية التي تعتمد عليها المؤسسة ؛
- ✓ تساهم قائمة التدفقات النقدية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية ؛
- ✓ قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ؛
- ✓ قائمة التدفقات النقدية لوحدها وبدون القوائم الاخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين واللدائنين والمستخدمين[1].

وفي الاخير نقول ان قائمة التدفقات النقدية وثيقة جد مفيدة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

المطلب الثاني: دراسة Dr. Zebidi Albachir بعنوان: Analyse de la situation financière de l'institution économique en utilisant la valeur ajoutée économique (L'étude de cas du complexe sidal pour les années 2012-2015).

لقد ركزت هذه الدراسة على توضيح اهمية المؤشرات الحديثة علي راسهم القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعد واحدة من الادوات الفعالة لتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية , ,حيث تم هذا من خلال طرح الاشكالية الآتية :كيف يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام القيمة المضافة؟ ولإجابة عن هذه الاشكالية تم اتباع المنهجين للدراسة هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي , حيث ان المنهج الوصفي تم استخدامه في اطار النظري من خلال وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي ووصف مختلف مؤشرات الحديثة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة, اما المنهج التحليلي فتم استخدمه في جانب التطبيقي من خلال دراسة حالة للمؤسسة , وتجلت أهمية هذه الدراسة في اكتشاف ادوات واساليب قياس تتأثر بالتقلبات الاقتصادية وحصول علي نتائج ماكدة من اجل رفع اداء المؤسسات الاقتصادية, ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال الدراسة هي ان مقاييس الاداء المالي التقليدية قاصرة في امداد المؤسسة بالمعلومات الكافية.

واوصى الباحث في نهاية دراسته باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتخلص من التناقصات التي تنشا من جراء استخدام مقاييس مختلفة ,وايضا الي اتخاذ القرارات المالية مناسبة لتحقيق التوازن داخل المؤسسة وكذا تشخيص الاداء المالي للمؤسسة .

[1] : حسين يحي .**تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية** . مجلة المالية و الاسواق ,المجلد08 , العدد 02 – – سبتمبر 2021.

المطلب الثالث: مناقشة الدراستين :

اختلفت الدراسات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية , فمنها من استعمل قائمة التدفقات النقدية في تحليل ,ومنها من استخدم القيمة الاقتصادية المضافة ,ويرجع سبب هذا الاختلاف الي طبيعة ووسطية هذا المتغير ,حيث ركزت دراسة (حسين يحي)علي تحليل قائمة التدفقات النقدية من خلال تعليق علي مختلف نسب وتبيان حدودها , بعكس دراسة (زبيدي البشير) التي اعتمد فيها علي مؤشر حديث القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

حيث اختلف الباحثون في طريقة معالجتهم اشكاليتهم فمنهم من اعتمد على دراسة حالة لمثال معين يبين من خلاله اثر متغير على اخر, ومنهم من سلط الضوء علي مجموعة من احصائيات وقام بتحليلها ,واختلفت دراستنا عن كل ما سبق في كونها جمعت بين اكثر من طريقة واحدة في معالجة الاشكالية حيث استخدمنا كل من وصف المعطيات النظرية وكذا عرض ودراسة حالة لمثال معين, وهذا ما افتقرت له الدراسات السابقة.

خلاصـــــة

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الدراسات السابق باللغتين (العربية والأجنبية) منها التي لها علاقة بالنظام المحاسبي المالي والتي لها علاقة بالوضعية المالية للمؤسسة , حيث هناك أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية , كما تم التطرق الى اهداف واهمية التي توصلت لها كل دراسة من خلال أبحاثها والمناهج التي تم اتباعها في كل دراسة التي تم التوصل الى النتائج المرجو من الدراسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

تمـــهـــيد

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري إلى نظرة عامة على النظام المحاسبي المالي والأداء المالي وكيفية تحسين أداء الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بواسطة نظام المحاسبي المالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية (ميدانية) لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA لولاية أدرار وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها.

وباعتبار الأداء المالي ذو أهمية على مستوي المؤسسة لما له من انعكاسات على الوضعية المالية لها، وتحقيق المردودية فيها، سوف نتطرق في هذا الفصل الى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسةCRAMA من خلال نظام المحاسبي مالي. قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي. المطلب الثاني تعريف الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي. المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها

المبحث الثاني: دراسة حالة لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي. قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول دراسة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية. المطلب الثاني عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة CRAMA. المطلب الثالث تقييم الاداء المالي باستخدام طروق التقييم الثلاثة

المبحث الاول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة CRAMA من خلال نظام المحاسبي المالي.

ان فكرة التعاون الفلاحي تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين بصدور القانون 08 جويلية 1901، المتضمن إنشاء منظمات وشركات تتكفل بالتعاون الفلاحي. ولتجسيد هذه الفكرة أسست الجزائر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي كلف بالنشاطات التأمينية وذلك عن طريق الصناديق الجهوية الموزعة على تراب الوطني.

المطلب الاول: نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الى سنة 1972 بالأمر رقم 72-64 المؤرخ في 1972/12/02بإدماج صناديق التالية:

- ✓ CCRMA: الصندوق المركزي لإعادة التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907؛
- ✓ CCMSA: الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي المنشأ في 1949؛
- ✓ CRMA: الصندوق التعاون الفلاحي والتعاقد المنشأ في 1958.

منذ هذا التاريخ أصبح التعاون الفلاحي الذي مقره الجزائر في 24 شارع فيكتور هيغو.

من سنة 1972الي1995 انحصر مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في التأمينات الاجتماعية الفلاحية.

و في عام 1995 صدر المرسوم التنفيذي 95-97 في 1995/04/01 الذي وسع من نشاطات الصندوق إلى العمليات البنكية و إلي تخصيص أكثر في القطاع الفلاحي [1].

وقد وصل عدد صناديق التعاون الفلاحي إلى 62 صندوق جهوي على مستوى الجزائر من بين هذه الصناديق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أدرار.

المطلب الثاني: تعريف الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي.

هو مؤسسة مدنية غير ربحية تأسست في بداية القرن العشرين، وكانت تحكم حتى عام 1972 لأحكام قانون الصادر في 1901 المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير التجارية، وقد تم إستحداثها سنة 1972 وذلك

[1] المرسوم التنفيذي رقم 95-97 الذي يمدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاونية الفلاحية الجريدة الرسمية رقم 19 السنة 1995/04/01 المورد من 9 إلى 24 ص 6

بموجب قانون رقم 64-72، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الإجتماعي، التأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن، وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها.

أولا: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي لتعاون

الشكل (03-02): يبين الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي بأدرار.

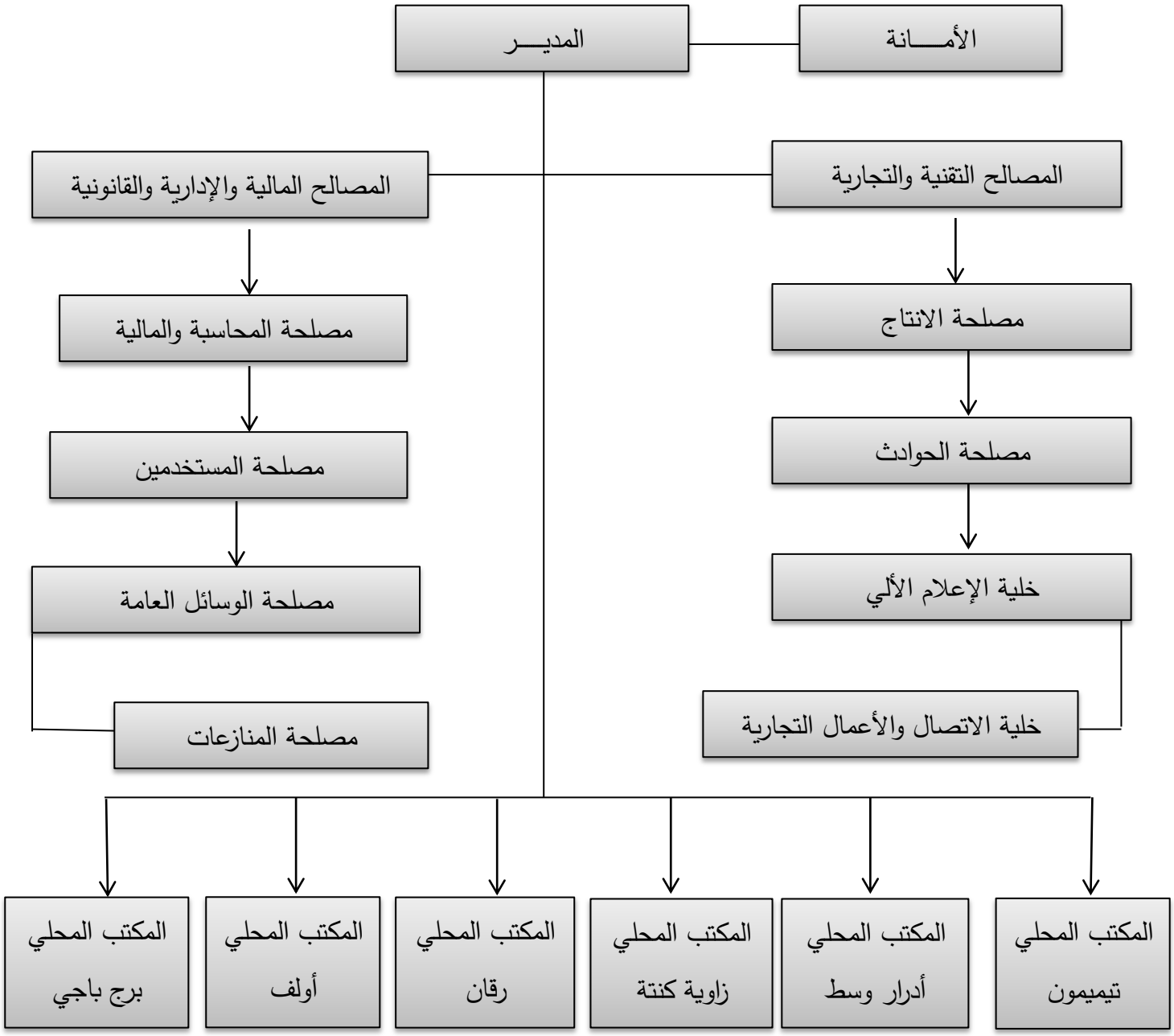

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الوثائق مقدم من طرف المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتفرع الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي إلى قسمين قسم التقنية والتجارية وقسم المالية والإدارية والقانونية، حيث يتفرع كل قسم الى عدة مصالح وهي موضحة كالتالي:

قسم التقنية والتجارية يتفرع إلى:

أولا: مصلحة الإنتاج: تقوم هذه المصلحة باستقبال الزبائن وذلك من اجل التأمين عن الأخطار سواء كانت السيارات أو الاشخاص أو المنازل، والحيوانات و الكوارث الطبيعية الفلاحية، البضائع الآلات الحصاد أو البناء،.....إلخ، وذلك بواسطة عقد شروط حسب ما ينص المؤمن و المؤمن له؛

ثانيا: مصلحة الحوادث: تقوم هذه المصلحة باستقبال معاينات حوادث المرور سواء المتعلقة بالزجاج أو الحوادث الجسمانية للمرور أو المادية ودراستها والتعريض حسب ما ينص عليه القانون؛

ثالثا: خلية الأعلام الآلي: تقوم هذه المصلحة على ضمان عملية التواصل داخلية التي تتمثل في وصل بين مختلف هياكل مؤسسة، وكذا ضمان التواصل الخارجي بين المؤسسة ومحيط الخارجي لها.

قسم المالية والإدارية والقانونية يتفرع إلى:

أولا: مصلحة المحاسبية والمالية: تعتبر مركز تجميع لكل معطيات موجود في الصندوق التعاون الفلاحي وقيام بترجمتها محاسبيا لضبط الحصيلة السنوية لنشاط , ومراقبة الإيرادات المحصلة من مصلحة الانتاج وتقييدها؛

ثانيا: مصلحة المستخدمين: تقوم هذه المصلحة على ضمان السير الحسن لشؤون الموظفين وتوجيه قدراتهم نحو استغلالها لخدمة المؤسسة؛

ثالثا: مصلحة الوسائل العامة: تكلف هذه المصلحة بعدة مهام منها :

بتوفير الوسائل الضرورية لسير الحسن للهياكل وكذا مسك الجرد , متابعة انجاز الاشغال وغيرها من مهام.

ثانيا: مهام الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي.

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار همزة وصل بين وزارة الفلاحة والفلاح ويمكن تلخيص أهم المهام التي يقوم بها في ما يلي:

التأمين الفلاحي:

- تأمين العتاد الفلاحي والحرائق والمحصول وخسائر المياه وتأمين المستثمرات الفلاحية (تربية الموشي ، الدواجن ، النحل.....)؛
- تأمين الأخطار المتعددة (مخاطر السكن ، مخاطر الشغل....)؛
- تأمين عملية النقل (الجوي ، البري والبحري)0

إضافة الى تأمينات أخرى مثل:

- تأمين الحوادث الفردية؛
- تأمين على السرقة والحوادث الأخرى؛
- تأمين وسائل النقل.

المبحث الثاني: دراسة حالة لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي

المطلب الأول: دراسة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية.

أولا: أداة الدراسة

استخدمنا في دراستنا المقابلة التي تعتبر أداة هامة للحصول على المعلومات حيث قمنا المقابلة المغلقة مع رئيس فرع المحاسبة مؤسسة CRMA وذلك من خال طرح مجموعة من الأسئلة متمثلة في :

1. هل يوجد نظام المحاسبي المالي في المؤسسة؟ كيف يتم استخدامه؟
2. فيما تتمثل مدخلات نظام المالي المحاسبي؟
3. كيف يتم معالجة النظام المالي المحاسبي داخل المؤسسة؟
4. ما هي أنواع النظام المالي المحاسبي التي يوفرها النظام إي ما هي مخرجات نظام المالي المحاسبي؟
5. من بين خصائص النظام المالي المحاسبي الملائمة؟ وكيف ترى ضرورة توفر هذه الخاصية في المعلومات من ناحية الشكل و الوقت؟
6. هل هي ضرورية لتحسين الوضعية الصحيحة؟
7. كيف تساهم الأمانة في تعبير عن عملية صحيحة ورشيدة؟ وكيف تأثر عليها؟

8. كيف يكون لكل من خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات الاعتمادية والتي يجب ان يتوفر فيها الأمانة في تعبير وقابلية التحقيق والحيادية دور في تحسين الوضعية المالية؟
9. ماهي الخصائص الأخرى التي تراها ضرورية في النظام المحاسبي حتي تكون فعالة في تحسين الوضعية المالية؟
10. ان اعتماد على النظام المالي المحاسبي يحتاج الى متطلبات وشروط، ما هي في رأيك؟
11. هل الخبرة التي تتوفر في مستخدمي هذا النظام ضرورية لتحسين الوضعية الاقتصادية الفعالة، كيف ذلك؟
12. ما هي المواصفات التي يجب توفرها في مستخدمين لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة التنظيم؟
13. ما هي المتطلبات الأخرى التي تراها مهمة لتحسين الوضعية الاقتصادية؟
14. من أهم مستخدموها للنظام المالي المحاسبي وكيف يستفيد كل واحد منهم من هذه المعلومات؟
15. هل يؤدي استخدام النظام المالي المحاسبي الى تحفيض المخاطر في المؤسسة الاقتصادية؟ وكيف يتم ذلك؟
16. ما نسبة الاعتماد على النظام المالي المحاسبي في الأقسام الإدارية الأخرى؟

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال اسئلة مقابلة سوف نقوم بتحليل أجوبة متحصل عليها:

1. نعم يوجد نظام محاسبي مالي داخل المؤسسة , يتم استخدامه مع نظام Windows من اجل توفير المعلومات المالية للمؤسسة .
2. تتمثل مدخلات النظام المحاسبي المالي: فالبيانات التي تجمع بصورة روتينية (عمليات الشراء والبيع)، البيانات التي تجمع بصورة غير روتينية مصادر خارجية (تغيرات في اسعار)، البيانات العادية (الأجور)، البيانات الخاصة (سياسة جديدة).
3. تتم معالجة معلومات المالية المحاسبية داخل المؤسسة عن طريق ادخال البيانات (في كل شهر) وبعدها تحديد المشكل والتعريف به ومحاولة ايجاد حلول له واختبار امثل حل باقل تكلفة.

4. حيث تمكن المخرجات هذا النظام في مخرجات روتينية ومخرجات معلوماتية, حيث تتمثل المخرجات الروتينية في المعاملات اليومية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، بينما المخرجات المعلوماتية تتمثل في التقارير المالية والمحاسبية بعد تحليل النتائج وعرضها.
5. تعد الملائمة من اهم الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية حيث تكمل ضرورية توفر هذه الخاصية في تقديم المعلومات مفيدة ومهمه في وقتها المناسب لمساعدة مستخدمي بيانات في تخاذ القرارات .
6. نعم تعبر الملائمة من شروط الضرورية للوصول الى الوضعية المالية احسن.
7. للأمانة دور أساس وفعال في نقل المعلومات بطريقة صحيحة.
8. يكمل دور كل من إمكانية الاعتماد على المعلومات الاعتمادية والأمانة بمعايير في معلومات المالية المقدمة وتأكد من مصداقيتها.
9. تتمثل الخصائص الضرورية في: الدقة، المصداقية، الوضوح، قابلية القياس .
10. تتمثل متطلبات وشروط: في الدقة والوضوح والمصداقية.
11. نعم . تعتبر الخبرة من الامور الضرورية التي يجب ان تتوفر في مستخدمي النظام المحاسبي مما يجنبهم الوقوع في المشاكل التي قد يقف فيها المبتدأ في هذا المجال .
12. يجب ان يكون لديهم القدرة الكافية علي ادارك وفهم المعلومات وقدرة على تحليلها تحيلا صحيحا.
13. أن خبرة مستخدمي النظام المالي يمكن اعتبارها مهمة فهو يسهل في عملية تحسين الوضعية المالية نظرا لخبرته في ذلك.
14. مستخدمو النظام المحاسبي هم مدير والمحاسب والمستثمر.
15. نعم. أن استخدام النظام المحاسبي المالي يجعلها تتبنا لنتيجة عمل المؤسسة بتحقيق ربح أو خسار. وهذا يؤدي إلى تخفيض المخاطر في المؤسسة.
16. أن الأقسام الأخرى للإدارية تعتمد على النظام المالي المحاسبي بنسبة ضئيل جدا.

الاستنتاج .

من خلال الإجابات رئيس مصلحة المحاسبة نستنتج أن المؤسسة تستخدم النظام المحاسبي المالي والذي له عدة خصائص من أهم خصائصه الملائمة التي تساعد المؤسسة على تحسين وضعيتها، حيث أن النظام له

مدخلات ومخرجات، وأن هذا النظام يؤدي الي تخفيض المخاطر في المؤسسة وذلك من خلال الافصاح في القوائم المالية ومساهمة من منع ارتكاب المخالفات القانونية .

الشكل(03-03): يوضح مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي المالي في مؤسسة CRMA.

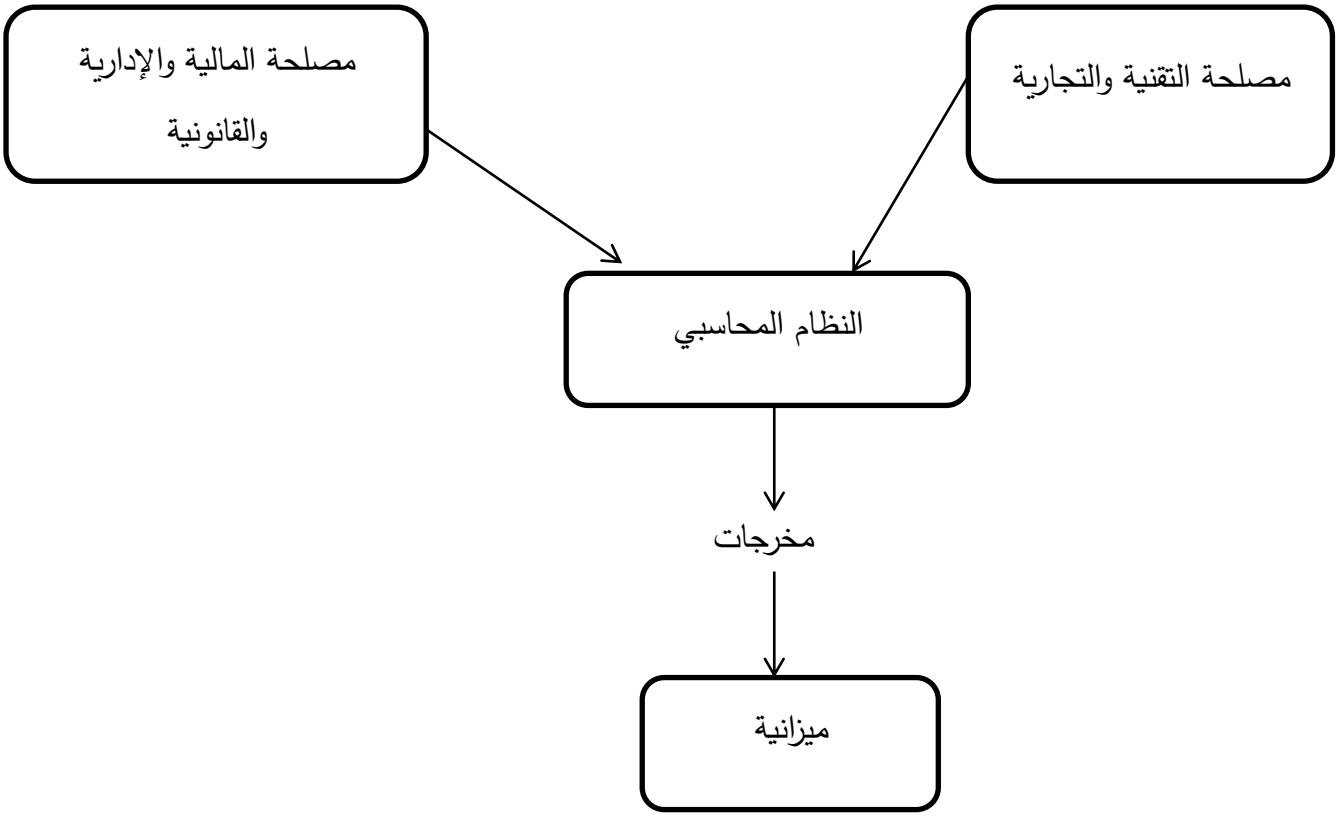

المصدر: من إعداد الباحثتين

المطلب الثاني: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة CRAMA

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل ميزانية المؤسسة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**CRAMA** .

أولا: جانب الاصول لفترة 2018-2020 .

الجدول رقم (03-01): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول.

الوحدة 1000 دينار جزائري.

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأصول الثابتة AI	**48817**	**74801**	**71807**
الاصول المتداولة AC	**159089**	**162215**	**148388**
قيم الاستغلال	0	0	0
قيم غير جاهزة DNV	142824	153257	113448
قيم جاهزة DV	16265	9858	3490
مجموع الاصول	**207906**	**237017**	**220196**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

تحليل نتائج الميزانية لجانب الأصول:

من خلال التحليل دقيق لميزانية مالية للمؤسسة CRMA نلاحظ إن الأصول الثابتة تتكون من أراضي, مباني, ومعدات اخرى .....الخ, في حين بلغت قيمتها ب 48817 سنة 2018 وزادت بنسبة 135% حيث اصبحت 74801 في سنة 2019 واخفضت بسبة 95% الي ان وصلت قيمتها 71806سنة 2020، اما الاصول المتداولة فهي موزعة كتالي: مصاريف أولية، حصص التنازل، ضرائب، في حين قدرة بـ 159089 سنة 2018 وارتفعت في سنة 2019 بنسبة 101% حيث أصبحت 162215 قيمتها ثم إنخفضت بنسبة 91% إلى إن وصلت قيمتها 148388 سنة 2020.

ثانيا: جانب الخصوم لفترة 2018-2020 .

الجدول رقم (03-02): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم.

الوحدة 1000 دينار جزائري.

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الاموال الدائمة	**13516**	**9420**	**-8772**
الاموال خاصة	-5129	2124	-21588
ديون طويلة أجل	18645	7296	12816
ديون قصيرة الاجل	**194390**	**227596**	**228968**
مجموع الخصوم	**207906**	**237017**	**220196**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

تحليل نتائج الميزانية لجانب للخصوم:

الاموال الدائمة : بلغت13516 سنة 2018 , وانخفضت بنسبة 95% في سنة 2019 حتي وصلت 9420, وتواصلت في انخفاض حتى وصلت (8772-) بنسبة 93%- سنة 2020 , حيث كانت الديون القصيرة الاجل في تزايد مستمر بقيم التالية (194390،227596،228968) في سنوات التالية (2018،2019،2020) بنسبة التالية (100%،117%) .

الاستنتاج:

من خلال التحليل للأصول والخصوم في الميزانية المالية للصندوق نستنتج ان:

- قيم الاستغلال معدوم لأن المؤسسة ليست مؤسسة إنتاجية ؛
- حققت المؤسسة تزايد في أصول وخصوم خلال فترة 2018-2019؛
- اما في سنة 2019-2020 فقد حققت انخفاضا في الأصول والخصوم؛
- كانت الأصول الثابتة تقدر بـ 48817 و ارتفعت إلى74801 في عام 2019؛
- النتيجة في السنوات الثلاثة سالبة لأن مداخل المؤسسة لم تستطع تغطية كل الأعباء التي هي في زيادة مستمرة يعني لا يوجد اكتتاب حصص التأمينات بعدد كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة وبتفسير أدق رقم الأعمال متناقص بالنسبة لسنوات السابقة ؛
- ارتفاع الديون قصيرة الأجل في سنة 2018 من 194390 إلى228968 في سنة 2020 يعبر عن زيادة السيولة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي باستخدام طروق التقييم الثلاثة .

أولا: حساب النسب المالية مع التعليق على النتائج .

1. نسب السيولة:

جدول رقم (0.3-03): يمثل حساب نسب السيولة . الوحدة 1000 دينار جزائري.

بيان		2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0.81	0.71	0.64
نسبة السيولة المختصرة	(قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / ديون قصرة الأجل	0.81	0.71	0.64
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.08	0.04	0.01

المصدر: نفس المرجع السابق

الشكل البياني رقم (03-04) : يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2018-2020.

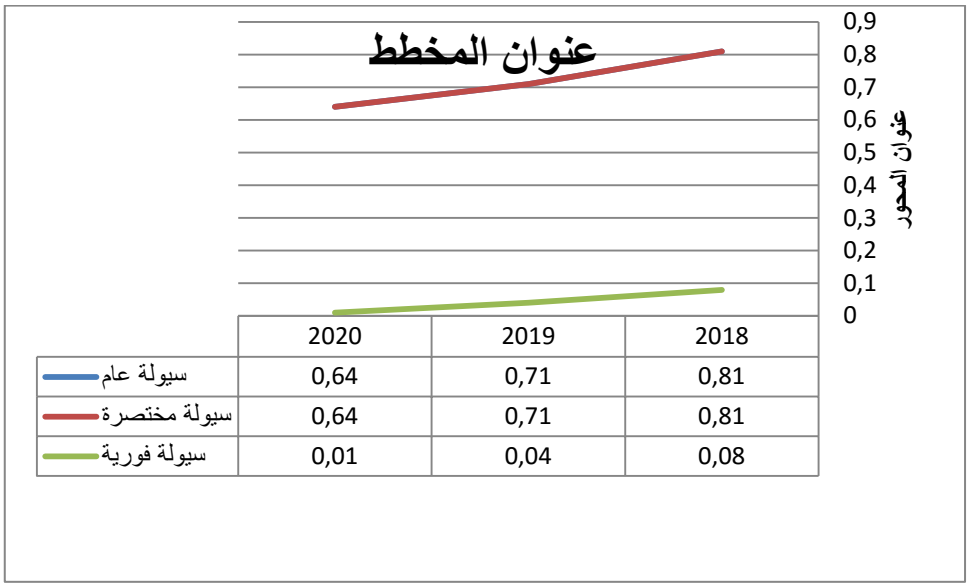

	2020	2019	2018
سيولة عام	0,64	0,71	0,81
سيولة مختصرة	0,64	0,71	0,81
سيولة فورية	0,01	0,04	0,08

المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

إن نسبة تداول السيولة العامة >1 فهذا يعني أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية

ومن خلال الجدول ومنحنى أعلاه تبين لنا أن : **نسبة السيولة العامة <1:** فهي في حالة انخفاض من سنة 2018الى غاية سنة 2020 ما يعني أن الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة الأجل وأن المؤسسة ليس لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعليها أن تراجع هيكلها المالي، وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص او تخفيض ديونها القصيرة الأجل وزيادة أصولها المتداولة؛

في حين أن نسبة السيولة المختصرة تكون محصور بين 30%و 50% فهذا يعني أن المؤسسة لديها القدرة على مواجهة إلتزاماتها الجارية .

من خلال الجدول ومنحني أعلاه تبين أن **نسبة السيولة المختصرة:** كانت موجبة بمعدل النمو

(0.64-0.71-0.81) ولم تشهد تطور خلال فترة الدراسة، مقارنة بالنسبة المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و0.5، أي ان المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها؛

أما نسبة السيولة الفورية تكون محصورة بين 25%و 35% فهذا يعني أن مقدار النقدي المتاح للمؤسسة يغطي أصولها الجارية.

من خلال الجدول ومنحني أعلاه تبين أن **نسبة السيولة الفورية** : ليست محصورة بين 0.25و0.35 وهذا ما أدى إلى وجود انخفاض لها في سنوات الثلاث، أي ان المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها لعدم توفر السيولة اللازمة، وبالتالي على المؤسسة مراعاة تاريخ استحقاق الديون القصيرة لتوفير السيولة اللازمة، ويتضح أن المؤسسة كانت تمول الأصول الثابتة بالديون القصيرة الأجل، وهذا يعاب على سياسة تمويلها.

2. نسب التمويل خاصة

جدول رقم (03-04): يمثل حساب نسب التمويل. الوحدة 1000 دينار جزائري.

البيان		2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة /الاصول الثابتة	0.27	0.12	-0.12
نسبة التمويل الخاص	الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	-0.10	0.02	-0.30
نسبة التمويل خارجي	مجموع الديون / الاموال الخاصة	-41.53	110	-11.19
نسبة الاستقلالية مالية	الاموال الخاصة / مجموع الديون	-0.02	-0.009	-0.08

المصدر: نفس المرجع السابق

الشكل البياني رقم (03-05): يمثل تطوير نسبة التمويل خلال فترة 2018-2020.

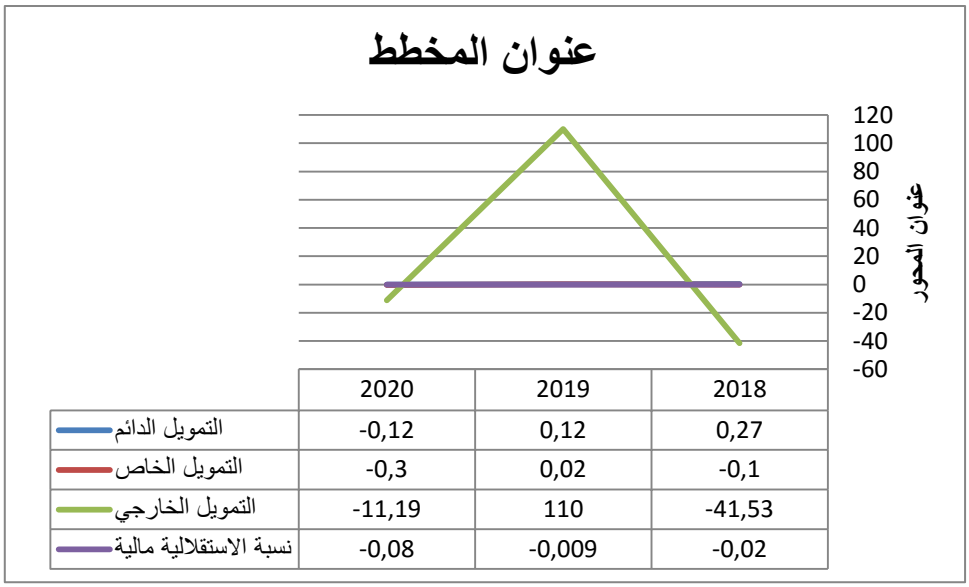

المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- **نسبة التمويل الدائم:** في السنوات الثلاثة (2018-2019-2020) كانت بنسب مختلفة على التوالي (0.12/0.12/0.15-) وهي أقل من الواحد ما يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة بمعنى أن جزء منها مغطى بالديون القصيرة الأجل، و بالتالي عدم قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن مالي من خلال تخصيص الموارد في الموضع مناسب لها؛
- **نسبة التمويل الخاص:** في السنوات الثلاثة (2018-2019-2020) تبين أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة، حيث كانت نسب مختلفة على التوالي (0.10-/0.02/0.03-) مما يثبت أن المؤسسة لا تعتمد على التمويل بالأموال خاصة كثيرا بل تعتمد على ديون بحجم كبير ومنه على المؤسسة الموازنة بين الموارد المالية؛
- **نسبة التمويل الخارجي:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسب كانت مذبذبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على اعتماد المؤسسة على مصادر خارجية في تمويل نشاطها، لتزداد هذا نسبة في 2019 لتصل إلى (110) ما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بعدم قدرة على تسديد قروض وفوائدها ومتعلقة بملاك أو مقرضين، في حين ظهرت في 2020 مرة أخرى بقيمة أقل (11.19-) وهذا يعني أن المؤسسة خفضت من احتمال حدوث مخاطر او صعوبات مرتبطة بملاك و المقرضين؛
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن هذه نسبة أقل الوحد خلال سنوات (2018- 2019 -2020) لم تحقق استقلالية إي أنها لم تستطع تغطية جميع ديونها باستخدام أموالها خاصة.

ثانيا: حساب نسب المردودية ونسب النمو مع العليق

1. **نسب المردودية:**

الجدول رقم (03-05): يمثل حساب نسب المردودية. الوحدة 1000 دينار جزائري.

البيان		2018	2019	2020
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	0.03-	0.07-	0.10-
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	1.54	7.90-	1.09

المصدر: نفس المرجع السابق

الشكل (03-06): يمثل منحنى بياني لتطور نسب المردودية

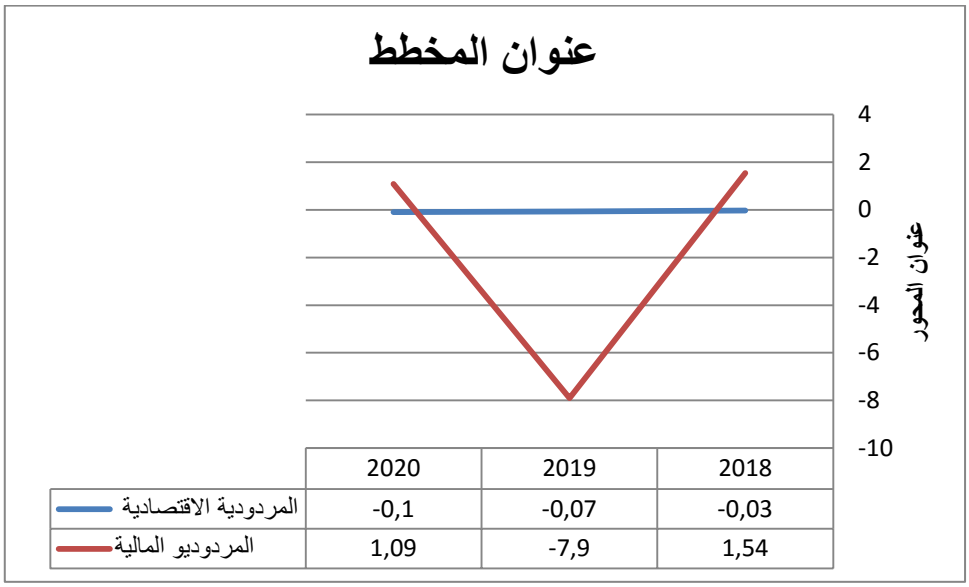

المصدر: نفس المرجع السابق

تعليق:

المردودية الاقتصادية: في السنوات الثالثة يظهر أن مردودية الأصول سالبة وضعيفة جدا بنسب على التوالي (-0.03،-0.07،-0.1) وهي في تناقص مستمر وهذا يدل على عدم الاستغلال الامثل للأصول ما يعني أن هناك العديد من الاصول ليست في حالة نشاط وغير مستغلة؛

المردودية المالية : كانت هذه النسبة خلال سنة2018 موجبة ب(1.54) ما يدل على وجود كفاءة توظيف الاموال الخاصة , اما في سنة 2019 انخفضت حتى اصبحت سالبة ب(7.90-) ثم عاودت الارتفاع سنة 2020 لتصل ل(1.09) ما يعني ان المؤسسة حسنت مجددا من كفاءة توظيفها الاموال الخاصة .

ثالثا: مؤشرات التوازن المالي .

الجدول رقم (03-07): حساب مؤشرات التوازن المالي. الوحدة 1000 دينار جزائري.

بيان	علاقة	2018	2019	2020
راس المال العامل (FR)	الاموال الدائمة – الاصول الثابتة	-35301	-65381	-80579
احتياج راس مال عامل (BFR)	لأصول متداولة خارج خزينة – خصوم المتداولة خارج خزينة	-51566	-74339	-115520
خزينة (TR)	رأس مال عامل FR – احتياج راس مال عامل BFR	16265	8958	34941

المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- **نلاحظ أن رأسمال العامل:** في كل من سنوات (2018-2019-2020) سالب يعني أن مؤسسة تعاني من عجز في تمويل استثماراتها، وتغطي باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية دائمة، وبالتالي فهي بحاجة لتقليص مستوى استثماراتها إلى حد الذي يتوافق مع مواردها دائمة؛
- **احتياجات رأس المال العامل (BFR):** من خلال جدول نجد أن BFR **< 0** في كل من السنوات (2018-2019-2020) وهذا ما يشير إلى أن احتياجات دورة متزايدة يعود إلى بعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت؛
- **خزينةTR>0** : نلاحظ أن الخزينة في سنوات الثلاث موجبة حيث أنها كانت في سنة 2018 بقيمة 16265 حيث إنها خفضت في سنة 2019 بقيمة 8958 ثم إرتفعت في سنة 2020 بقيمة 34941 مما يسمح للمؤسسة بتوفير فائض في التمويل جزء من الاصول المتداولة , و للوصول إلى الوضعية المثلى يجب علي المسير توظيف هذا الفائض علي مدى القصير.

خلاصـــــــة:

من خلال دراسة مقدمة في هذا فصل واستعراضها للمعلومات والتقارير المالية الخاصة بصدوق الجهوي لتعاون فلاحي، حاولنا تقييم الأداء مالي للمؤسسة وتحليل وضعيتها المالية وذلك بإعتماد على النسب المالي والمؤشرات التوازن مالي، تبين لنا أن الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة من خلال :

- اعتمادها على الديون القصيرة و الطويلة الأجل دون مراعاة الأداء المالي الحاضر والمستقبل؛
- تمويل الأصول الثابتة بالديون القصيرة الأجل خاصة في السنوات (2018-2019-2020) وهذا ما يعيب على المؤسسة ؛
- عدم قدرة المؤسسة على تمويل نفسها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي .

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

من خلال دراسة حالة للمؤسسة CRAMA للفترة 2018-2020 والإطلاع على مختلف القوائم المالية خلال فترة الدراسة, وتحليل مختلف المؤشرات التوازن والنسب المالية الخاصة بتقييم الاداء المالي للمؤسسة ليتضح لنا ان النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بصفة عامة لأجل الإندماج مع السوق العالمي, لكن بخصوص مؤسسة تبين لنا من خلال مؤشرات النسب المالية ان المؤسسة ذات وضعية ليست جيدة .

وبعد العرض مقدم للجانبين النظري وتطبيقي وانطلاقا من فرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج والتوصيات التالية :

1. **إختبار الفرضيات:**

إختبار الفرضية الأول: إن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي المؤسسة يتوفق مع أحكام القانون التجاري والتعاونيات وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني؛

إختبار الفرضية الثانية: يتم تطبيق المضامين النظام المحاسبي المالي هو تطبيق شكلي لتسيير الحسابات واختيار أيسر الطرق للتسيير في حين يغيب على أغلب المسيرين الهدف الأساسي الذي من الممكن أن نحققه من خلال تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي وهو الوصول إلى القرار الصائب الذي يؤدي بدوره إلى خلق منفعة؛

إختبار الفرضية الثالثة: كمل دور المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي لوضعية المؤسسة، كما أن عليه أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليه .

2. **النتائج:**

- من خلال دراستنا تم التوصل الى ان المؤسسة تتمتع بوضعية جيدة حيث كانت مجموع الأصول خلال فترة(2020/2018)موجبة وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة؛
- إحتياج في رأس مال عامل سالب وهذا يعني ان هناك موارد فائضة في تمويل الدورة إي الديون قصيرة الاجل اكبر من الاحتياجات ؛
- وبالنسبة للخزينة فكانت موجبة.

3. توصيات:

- على المؤسسة تخصيص كل مورد متاح في إستثمار ملائم لطبيعة التمويل وكذا تمويل الأصول الثابتة بالموارد المالية الطويلة وليست القصيرة؛
- اهتمام بجانب مالية المؤسسة والتسيير المالي لتحليل تشخيص الاداء المالي للمؤسسة .

4. آفاق الدراسة:

- مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي؛
- دور نظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية؛
- أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على تقيم الاداء المالي لمؤسسات اقتصادية أخرى .

قائمـــــــــة المراجع

أولا: الكتب

1. عاطف وليم أندراوس, **التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية، 2008.
2. عبد الحكيم كراجة, وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، عمان، دار الصفاء للنشر، 2000.
3. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة, **أساسيات في الإدارة المالية**, الطبعة الأولى، دار المسيرة, عمان, 2008.
4. محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2010.
5. محمد منير شاكر وآخرون, **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**, الطبيعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, 2008.
6. نصر الدين بن نذير ، شملال أيوب, **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE)**، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة البليدة 2, الجزائر، 2017.
7. هندي منير إبراهيم, الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر, الطبعة الخامسة, المكتب العربي الحديث، الإسكندرية, 2003.

ثانيا: رسائل ومذكرات جامعية.

1. أزمور رقية, كريم نسرين, **دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP**, مذكرة الماستر غير منشورة, جامعة أكلى محند أولحاج – البويرة، السنة 2017/ 2018.
2. بكوشة صفاء ورزاق هبلة سارة, **استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ليسانس غير منشورة, جامعة الوادي, 2015-2014.
3. حنكة عادل, عقيب هشام و نغموش علي خير الدين, **دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة**, مذكرة شهادة جامعة الوادي, 2013.
4. دادن عبد الغني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2006-2008.
5. عائشة بلغالي, **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت**، مذكرة الليسانس غير منشورة، سنة 2016-2017.

6. نثينة العبيدي ونبيلة موساوي, **أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**, مذكرة ليسانس غير منشورة, جامعة الوادي, 2003-2004.
7. يحياوي ياسر, **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة الماستر غير منشورة , جامعة المسيلة, 2014/ 2015.

ثالثا: المجلات

1. حسين يحي .**تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية** . مجلة المالية و الاسواق ,المجلد 08 , العدد 02 –سبتمبر– 2021.
2. د. بلعور سليمان, **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية, العدد السادس6، 2014 .
3. محمد عزالدين، **موضوع شامل عن المبادئ المحاسبة العامة في النظام المحاسبي المالي**، مجلة المحاسبة العامة ،2020 .
4. هندة مدفوني ، سعيدي عبد الحليم : **مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية** . مجلة: العلوم الانسانية لجامعة ام لبواقي ,العدد التاسع ، 2018.

رابعا: القوانين التشريعية التنظيمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-08 **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 11/2008 /25.
2. المرسوم التنفيذي رقم 97-95 الذي يمدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاونية الفلاحية الجريدة الرسمية رقم 19 السنة 01/04/1995 المورد من 9 إلى 24.

خامسا: المراجع باللغة الانجليزية

1. **Accounting Systems**, Requirements, and Procedures, Federal Student Aid, Retrieved, 27-11-2016, Edited.
2. **Financial Accounting System Overview**, Drexel, Retrieved , 28/6/2018, Edited.
3. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise Edition Sirey**, Paris, France, 1990, P 16.
4. Hadjadj Zineb ,Announ Fouad, **The role of accounting reform in achieving the requirements of optimum usage of the financial accounting system**

according to the mechanisms proposed for modernization, Journal of Research in Finance and Accounting,(Vol:06, n*01, 2021,P 376-700).

5. عبد الغني خلادي، انيس هزله **The contribution of the SCF in measuring and evaluating the financial performance of the economic institution** ، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد01، العدد01، 2018.

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم 1: الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2017

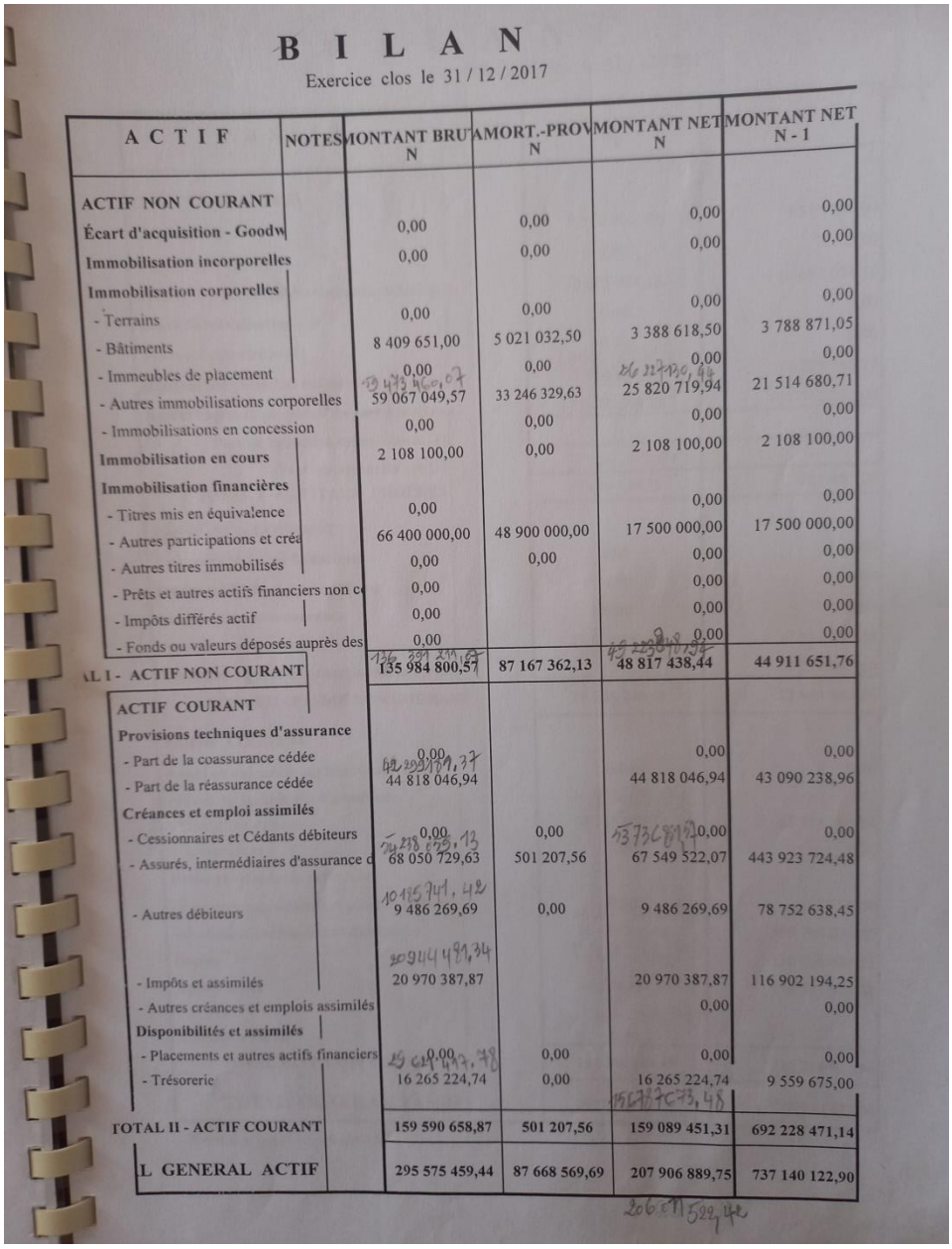

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodw		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation corporelles					
- Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
- Bâtiments		8 409 651,00	5 021 032,50	3 388 618,50	3 788 871,05
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		59 067 049,57	33 246 329,63	25 820 719,94	21 514 680,71
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		2 108 100,00	0,00	2 108 100,00	2 108 100,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créa		66 400 000,00	48 900 000,00	17 500 000,00	17 500 000,00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non c		0,00		0,00	0,00
- Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
- Fonds ou valeurs déposés auprès des		0,00		0,00	0,00
AL I - ACTIF NON COURANT		135 984 800,57	87 167 362,13	48 817 438,44	44 911 651,76
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		44 818 046,94		44 818 046,94	43 090 238,96
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires et Cédants débiteurs		0,00	0,00	0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance d		68 050 729,63	501 207,56	67 549 522,07	443 923 724,48
- Autres débiteurs		9 486 269,69	0,00	9 486 269,69	78 752 638,45
- Impôts et assimilés		20 970 387,87		20 970 387,87	116 902 194,25
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
- Trésorerie		16 265 224,74	0,00	16 265 224,74	9 559 675,00
TOTAL II - ACTIF COURANT		159 590 658,87	501 207,56	159 089 451,31	692 228 471,14
AL GENERAL ACTIF		295 575 459,44	87 668 569,69	207 906 889,75	737 140 122,90

الملحق رقم 2 الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2020

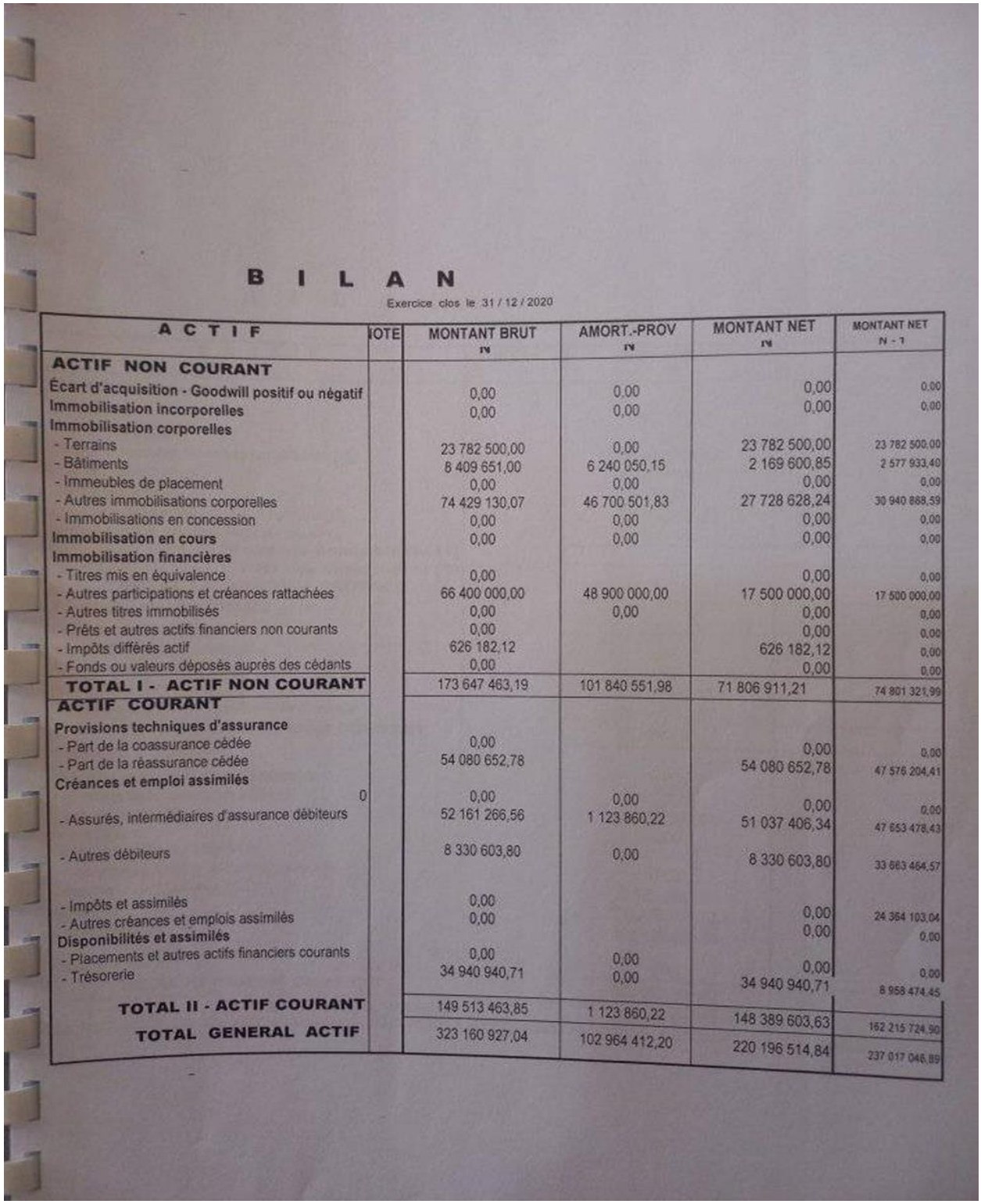

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2020

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation corporelles					
- Terrains		23 782 500,00	0,00	23 782 500,00	23 782 500,00
- Bâtiments		8 409 651,00	6 240 050,15	2 169 600,85	2 577 933,40
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		74 429 130,07	46 700 501,83	27 728 628,24	30 940 888,59
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		66 400 000,00	48 900 000,00	17 500 000,00	17 500 000,00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	0,00
- Impôts différés actif		626 182,12		626 182,12	0,00
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		173 647 463,19	101 840 551,98	71 806 911,21	74 801 321,99
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		54 080 652,78		54 080 652,78	47 576 204,41
Créances et emploi assimilés					
	0	0,00	0,00	0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		52 161 266,56	1 123 860,22	51 037 406,34	47 653 478,43
- Autres débiteurs		8 330 603,80	0,00	8 330 603,80	33 663 464,57
- Impôts et assimilés		0,00			
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	24 364 103,04
Disponibilités et assimilés				0,00	0,00
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00		
- Trésorerie		34 940 940,71	0,00	0,00	0,00
				34 940 940,71	8 958 474,45
TOTAL II - ACTIF COURANT		149 513 463,85	1 123 860,22	148 389 603,63	162 215 724,90
TOTAL GENERAL ACTIF		323 160 927,04	102 964 412,20	220 196 514,84	237 017 046,89

الملحق رقم 3 الميزانية المالية لخصوم لسنة 2017

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 510 000,00	9 510 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		30 693 054,16	30 693 054,16
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-7 910 874,64	-5 709 165,10
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-37 421 599,84	-31 712 432,00
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		-5 129 420,32	2 781 457,06
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		17 850 193,74	17 914 211,84
Provisions et produits comptabilisés d'avan		795 246,84	4 729 632,50
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		18 645 440,58	22 643 844,34
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		68 315 658,14	65 414 794,34
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		31 489 941,92	399 706 633,62
Impôts		40 007 107,88	130 065 529,23
Autres dettes		54 578 161,55	116 527 864,31
Trésorerie Passif		0,00	
TOTAL III - PASSIF COURANT		194 390 869,49	711 714 821,50
TOTAL GENERAL PASSIF		207 906 889,75	737 140 122,90

Reste à affecter le compte 138

الملحق رقم 4 الميزانية المالية لخصوم لسنة 2020

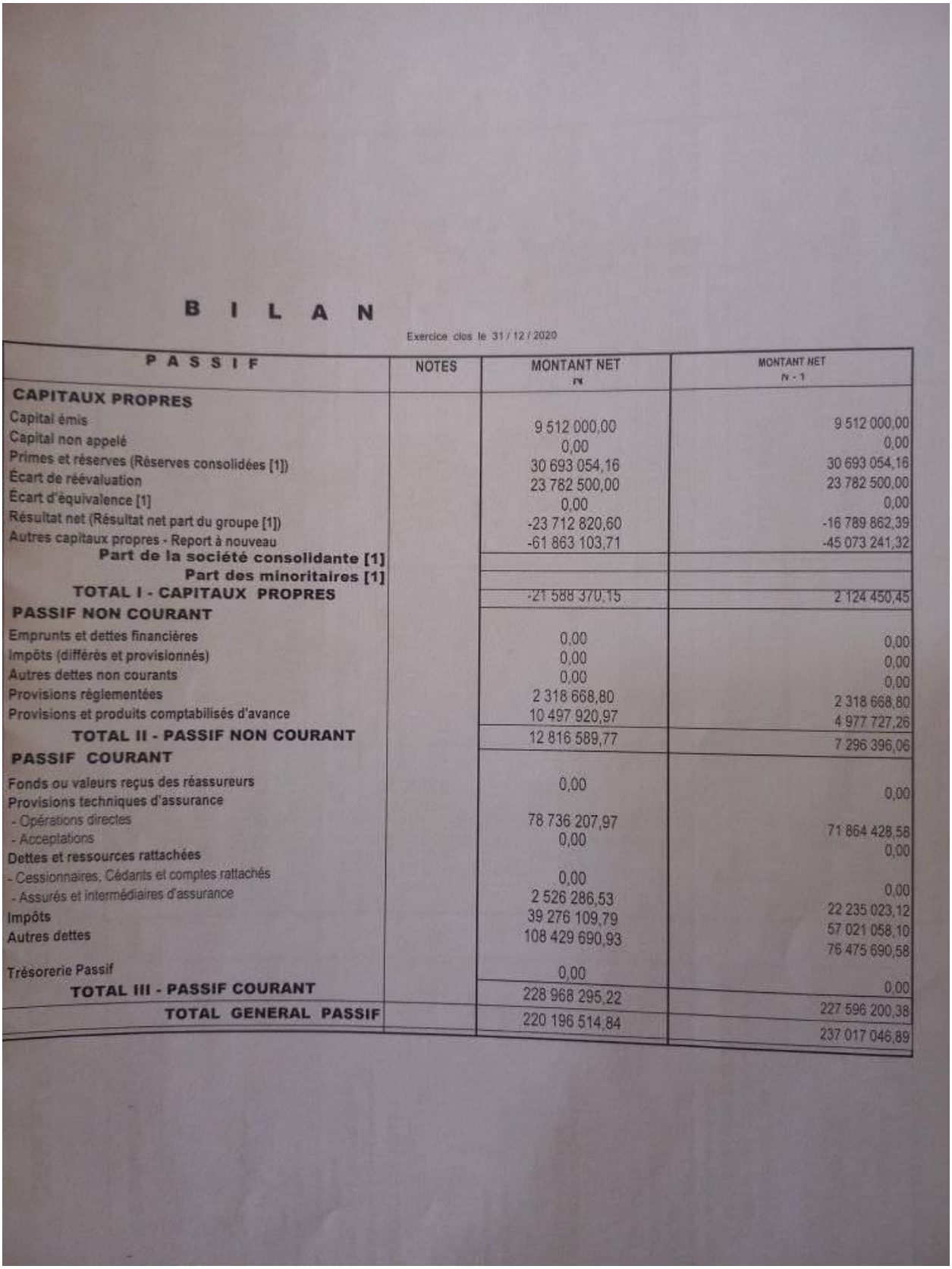

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2020

PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 512 000,00	9 512 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		30 693 054,16	30 693 054,16
Écart de réévaluation		23 782 500,00	23 782 500,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-23 712 820,60	-16 789 862,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-61 863 103,71	-45 073 241,32
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		-21 588 370,15	2 124 450,45
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		2 318 668,80	2 318 668,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance		10 497 920,97	4 977 727,26
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		12 816 589,77	7 296 396,06
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		78 736 207,97	71 864 428,58
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		2 526 286,53	22 235 023,12
Impôts		39 276 109,79	57 021 058,10
Autres dettes		108 429 690,93	76 475 690,58
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIF COURANT		228 968 295,22	227 596 200,38
TOTAL GENERAL PASSIF		220 196 514,84	237 017 046,89